

الآتَّجَاهَاتُ الْبَصْرِيَّةُ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ

الدكتور

جابر محمد محمود البراجه

استاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر فرع الزقازيق

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

2
3
4

5
6
7
8

9
10
11
12

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد ، النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحابه والتابعين .

وبعد

فإن الكسائي أحد أقطاب المدرسة الكوفية في النحو
العربي ، وإن شئت فقل هو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة ،
فهو وإن كان مسبقاً بأبي جعفر الرؤاسي ، الذي يعتبره بعض
الأورخين المؤسس الأول لمدرسة الكوفة ، لكنه كما يتول بعض
الباحثين ، لا يعلم نحوي كوفي بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة
قبل الكسائي .

ويهمني في هذا المقام أن أذكر كلام هذا الباحث الذي
يؤكد لنا ما سبق أن بيناه .

يقول : لا نعلم كوفياً كان نحوياً بالمعنى الحقيقي لهذه
الكلمة قبل الكسائي فلا معاذ الهراء ولا أبو جعفر الرؤاسي

ممن نضعهم فى طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة ولم نسمع أن أحدا من الكوفيين تخرج بهما واكتفى بما تلقاه عنهما ، وعرف بنحو خاص استمده منهما لا ينتمى إلى نحو أهل البصرة ، والكسائى والفراء - وهما عماد المدرسة الكوفية إنما عرفا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة وتخرجهما بشيوخ بصريين ، (١) أهـ

وإن اعترض على هذا الرأى الذى يجعل الكسائى المؤسس الحقيقى لمدرسة الكوفة ، فإننا نقول : إن لم يكن الكسائى كذلك فإن التنافس الحقيقى بين المدرستين (البصرية والكوفية) لم يظهر إلا فى عهده هو وسيبويه بعد وفاة الخليل ابن أحمد ، حيث أراد كل منهما أن تظهر مدرسته بالشهرة والحظوة عند الخلفاء والحكام .

ولعل ذلك هو السبب الرئيس الذى حمل الكسائى على مخاصمة سيبويه (٢) .

ومعنى ذلك أن كل واحد من أبناء المدرستين يختلف فى اتجاهه وآرائه عن أبناء المدرسة الأخرى ، وهذه حقيقة ، لكننا لو نظرنا إلى بداية ظهور هذه المدارس ، لوجدنا أن المدرسة البصرية كانت أسبق - كما هو معلوم - من المدرسة

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د/ مهدى
الغزوى ص ٦٨ .
(٢) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها فى النحو واللغة ص ٦٧ .

الكوفية فى النحو ، وهذا يعنى أن زعماء المدرسة الكوفية قد تتلمذوا على يد زعماء البصرة ، فقد أخذ أبو جعفر الرؤاسى النحو عن أبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفى ، كما أخذ الكسائى عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش (٣) .

فبالأساس الأول الذى بنى عليه الكسائى مادته العلمية النحوية كان بصريا ، فلا غرو إذن أن نراه يتجه فى بعض آرائه اتجاهها بصريا يميل فيه الى آراء أساتذته الأولين .

وقد دفعنى هذا الاتجاه الذى رأيته واضحا عند الكسائى فى بعض آرائه الى إظهاره فى هذا البحث ، عل ذلك يبين لنا الصلة الوثيقة بين المدرستين اللتين اشتهر النحو العربى على يد علمائهما .

أدعو الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم إنه نعم المولى ونعم النصير .

الدكتور

جابر محمد محمود البراجه

أستاذ اللغويات المساعد

فى كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - فرع الزقازيق

(٣) ينظر نشأة النحو ص ٩٢ للشيخ محمد الطنطاوى ومدرسة الكوفة ص ١٠٦ د / مهدي الخزومى .

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sense of national identity.

2. The second part of the paper discusses the role of the federal government in the development of the United States. It is argued that the federal government has played a central role in the development of the country, and that its actions have been crucial to the success of the nation.

3. The third part of the paper discusses the role of the states in the development of the United States. It is argued that the states have played a central role in the development of the country, and that their actions have been crucial to the success of the nation.

4. The fourth part of the paper discusses the role of the people in the development of the United States. It is argued that the people have played a central role in the development of the country, and that their actions have been crucial to the success of the nation.

5. The fifth part of the paper discusses the role of the future in the development of the United States. It is argued that the future is a time of great opportunity, and that the actions of the people will be crucial to the success of the nation.

تمهيد

اشتهر بعض النحاة بزعامتهم لبعض المدارس النحوية حيث تكونت هذه المدارس على أيديهم ، أو على الأقل عرفت هذه المدارس وذاع صيتها على يد هؤلاء العلماء ، لأن هؤلاء العلماء قد يكونون مسبوقين بغيرهم في تأسيس هذه المدارس

لكن التكوين الحقيقي ومعرفة هذه المدارس في منافستها لغيرها كان على يد هؤلاء ، فأبو جعفر الرؤاسي عرف بأنه المؤسس الأول لمدرسة الكوفة ، لكن الكسائي كان السبب المباشر في اشتهاار أمر هذه المدرسة والمسألة الزنبورية التي كانت موضوع هذه المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه تشهد بذلك .

ولكن على الرغم من تزعم هؤلاء العلماء لهذه المدارس التي أسسوها أو كانوا من زعمائها ، إلا أنهم قد تتلمذوا على كثير من علماء المدارس المنافسة ، والكسائي واحد من هؤلاء ، فقد تتلمذ على أقطاب مدرسة البصرة وأكابرها مثل عيسى بن عمر والخليل وغيرهما (١) .

(١) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٩٢ للشيخ محمد الطنطاوي ومدرسة الكوفة ص ١٠٦ / مهدي الخزومي .

فلا عجب إذن أن نرى الكسائي وهو من أكبر زعماء مدرسة الكوفة يميل في بعض آرائه النحوية الى ما يراه زعماء البصرة وهو حينئذ يكون قد اتجه اتجاهها بصريا وافق فيه زعماء البصرة أو سار على رأيهم ، ولا يعد ذلك تنصلا من زعامته لهذه المدرسة التي شارك في تأسيسها أو انحيازا إلى المدرسة المنافسة ، لكنه على أية حال اتجاه بصري مال فيه إلى رأي أساتذته الأوائل الذين تقلدوا على أيديهم .

وقد رأيت هذا الاتجاه البصري عند الكسائي واضحا في كثير من الآراء التي نسبت إليه أو التي شارك فيها غيره من علماء البصرة الذين سبقوه .

ولقائل أن يقول إن ذلك لا يعنى أنه يناصر البصريين ويقف معهم مناوئا لأقطاب مدرسته الكوفية ؟

ونحن مع هذا القائل فيما ذهب ، لكن هذه الآراء إن لم تعبر عن مناوئته لأقطاب مدرسته فهو على الأقل يتجه فيها نحو المدرسة الأولى وأقطابها وهي مدرسة البصرة ، وسوف يتبين لنا ذلك من خلال هذه المسائل التي سأعرضها مقتصرا فيها على هذه الآراء التي وافق فيها من سبقه من علماء البصرة أو كانوا أكبر منه سنا ، ليتأكد لنا من خلال ذلك تبعيته لهم واتجاهه نحو آرائهم . ويدخل في ذلك ما وافق فيه جمهور البصريين بطبيعة الحال .

والحق أن الكسائي ليس بدعا في ذلك فكثير من العلماء الذين عرفوا بإنتمائهم إلى مدارس معينة يخالفون في كثير من آرائهم بعض علمائها ، كما حدث بين الأخفش وسيبويه (٢) ، بل إنهم قد يخالفون جمهور علمائها في بعض الأحايين .

ويهمنا قبل البدء في عرض هذه الآراء أن نعرف بهذا العالم تعريفا موجزا لتكتمل منهجية البحث .

التعريف بالكسائي :

هو : أبو الحسن علي بن حمزة ، مولى بني أسد فزري الأصل ، وتذكر كتب التراجم سبب تسميته بهذا الاسم ، حيث سئل عن ذلك فقال : لأنني أحرمت شي كساء ، وقيل غير ذلك .

ومما يذكر أنه تعلم النحو على كبر ، وكانت نشأته بالكوفة حيث أخذ عن معاذ الهراء ثم ما لبث أن توجه إلى البصرة فأخذ عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما .

(٢) راجع من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه د / جابر محمد البراجة ط الشناوي ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ٨٤ - ٨٦ .

ويروى أنه لما أعجب بالخليل قال له : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال له : من بوادى الحجاز ونجد وتهامه فجاب الكسائي هذه البوادي ، وقضى وطره ، ثم انحدر إلى البصرة فآلفى الخليل قضى نحبه ، وخلفه يونس فجلس في حلقتة ، ومرت بينهما مسائل اعترف له يونس بها . ثم عاد بعد ذلك إلى الكوفة حيث تقوى المذهب الكوفي على يديه وذاع واشتهر

وللكسائي مصنفات كثيرة منها مختصر في النحو وقد توفي بالري عام ١٨٩ هـ (٣) .

وقال محمد بن عبد الملك - كما جاء في طبقات النحويين واللغويين - أنه توفي سنة ١٩٣ هـ (٤) .

وإليك بعضاً من هذه الآراء التي نسبت إلى الكسائي وكان اتجأه فيها بصرياً ، وسوف يكون لكل رأى عنوان يتفق والباب الذي ورد فيه .

(٣) ينظر في ترجمته نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ٩١ - ٩٢ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٧ - ١٣٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف .
(٤) ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٣٠ .

إعراب الاسم المنقوص المستحق لمنع

الصرف إذا كان علما

المنقوص هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة مكسورة
مما قبلها ، كما يعرفه النحاة .

ويعرب هذا الاسم بعلامة مقدرة على الياء فى حالتى الرفع
والجر ، لثقل الضمة والكسرة على الياء ، أما فى حالة النصب
فإنه ينصب بعلامة ظاهرة على الياء وهى الفتحة وذلك لخفتها

ولا خلاف بين النحويين فى إعراب هذا الاسم إذا كان
غير مستحق للمنع من الصرف لكن الخلاف يظهر فى حالة ما
إذا كان هذا الاسم مستحقا للمنع من الصرف كما فى قولنا :
مررت بجوار ، فالشهور أن الياء تحذف فى هذه الحالة رفعا
وجرا ويفنون آخر الاسم كما فى المثال السابق لكننا نرى يونس
وأبا زيد الانصارى يثبتون الياء ساكنة فى حالة الرفع
ويظهرون عليها الفتحة فى حالة الجر فيقولون : مررت بجوارى .
ويستدلون على ذلك بقول الفرزدق (١) :

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله مولى موالينا

(١) البيت من الطويل وهو فى الكتاب لسيبويه ٥٨/٢ ط الاميرية
وأوضح المسالك لابن هشام ٣٩٠/٣ تحقيق محمد عبد العزيز النجار
وتذكرة النحاة لأبى حيان ص ٣٠٦ تحقيق د/ عفيفى عبد الرحمن والنكت
الحسان لأبى حيان ص ٤١ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ط بيروت .

وهذا البيت عند غيرهما - أعنى يونس وأبا زيد - محمول على الضرورة وقد رأيت أن الكسائي يتجه هذا الاتجاه فيوافق يونس وأبا زيد في رأيهما في إعراب هذا الاسم في حالة الجر ، وهو بذلك يخالف الكوفيون ويقول بما يقوله هذان العالمان البصريان •

وهذا الرأي إن لم يكن رأى جمهور البصريين ، إلا أن يونس وأبا زيد من أكابر البصريين ، وإذا فقد حكمت على هذا الاتجاه الذى اتجهه الكسائي ووافق فيه هذين العالمين بأنه اتجاه بصرى .

وقد أثبت كثير من النحاة موافقة الكسائي لهذين العالمين في هذه المسألة .

يقول ابن هشام : « المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم ، حذفت ياءه رفعا وجرا ، ونون باتفاق ، كجوار وأعيم وكذا إن كان علما ، كقاض - علم امرأة ، وكيرمى - علما ، خلافا ليونس وعيسى والكسائي ، فانهم يثبتون الياء

سلكة رفعا ومفتوحة جرا كما فى النصب احتجاجا بقوله :

قد عجزت منى ومن يعليا (٢)

وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله فى غير العلم :

ولكن عبد الله مولى مواليا (٣) ٩ هـ

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن الخليل قد خطأ هذا
الرأى الذى سار عليه يونس وأبو زيد والكسائى .

يقول سيبويه مبينا رأى الخليل : « وقال الخليل هذا
خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا فى موضع الجر ، لكانوا
خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة غير
المعتل فى موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها فى النكرة
إذا كانت فى موضع الجر ، فيقولون : مررت بجوارى قبل ،
لأن ترك التنوين فى ذا الاسم فى المعرفة والنكرة على حال واحدة

ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضى ، مررت بقاضى قبل ،
ومررت بأعيمى منك فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء

(٢) صدر بيت من الرجز وعجزه

لما رأتنى خلقا مقلوليا

وينسبه بعضهم الى الفرزدق وهو فى الكتاب ٥٩/٢ ط الاميرية وأوضح
المسالك لابن هشام ٢٨٩/٣ تحقيق محمد عبد العزيز النجار وشرح الكافية
الشافعية لابن مالك ٣ / ١٥٠٧ .

(٣) أوضح المسالك ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ تحقيق محمد عبد العزيز النجار
وينظر شرح الكافية الشافعية ١٥٠٦/٢ - ١٥٠٧ .

أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر
فأجروه على الأصل ، قال الشاعر الهذلي (٤) :

أبيت على معاري وأصحات
بهن مطلوب كهم العباط

وقال الفرزدق (٥) :

ملو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليسا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابد لهم فيه من الحركة
أخرجوه على الأصل ، (٦) اهـ

ولعل ما جاء في كلام سيبويه يبين لنا أن غير يونسى
وأبى زيد والكسائي يخرجون الأبيات التي استعملوا بها
كما بينت على الضرورة (٧) .

(٤) البيت من الوافر وهو للمنتحل الهذلي وينظر في الكتاب ٥٨/٢
ط الأميرية والخصائص لابن جني ٣٣٤/١ ، ٦١/٢ والمنصف ٦٧/٢ ، ٦٥
، ٧٦ ، ٦٧/٢ واللسان (عبط) .
(٥) سبق تفريجه .
(٦) الكتاب لسيبويه ٥٨/٢ - ٥٩ ط الأميرية .
(٧) ينظر الخصائص لأن جني ٣٣٤/١ وتذكرة النحاة لابن حيان
ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

« ما » الواقعة في أسلوب المدح أو الذم

يأتى فاعل نعم وبئس اسما ظاهرا معرفا بالالف واللام ،
كما فى قوله تعالى : « نعم المولى ونعم النصير » (٨) ، وكما
فى قوله تعالى : « بئس المهاد » (٩) .

ويأتى مضافا إلى المعرف « بآل » مباشرة كما فى قوله
تعالى : « ولنعم دار المتقين » (١٠) وقوله تعالى : « فبئس
مثوى المتكبرين » (١٠) .

كما يأتى مضافا إلى ما فيه « آل » بواسطة ، كما فى قول
الشاعر (١١) :

فإن تك فقعى يأنث وبنا
فنعم ذود مجاملة الخليل

وقد يقوم مقام فاعل نعم وبئس المقترن بآل « ما »

(٨) الانفال / ٤٠

(٩) آل عمران / ١٩٧ .

(١٠) الزمر / ٧٢ .

(١١) لم يعرف قائله والبيت من الوافر وهو فى شفاء العليل فى
ايضاح التسهيل للسلسلة ٥٨٦/٢ تحقيق د/ الشريف عبد الله على
البركاتى والهج للمسيوطى ٢٠/٥ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم والدزر
اللوامع المشنقى ١١٠/١

نحو : نعم ما صنعت (١٢) ، ويختلف النحاة فى تحديد نوع
« ما » فى هذه الحالة ، هل هى معرفة تامة ؟ أو هى موصولة ؟

فسيبويه يرى أنها معرفة تامة (١٣) ، ويوافقه فى ذلك
الكسائى (١٤) والتقدير عندهما فى المثال السابق وهو :
« نعم ما صنعت » : نعم الصنع صنعك • ومعنى أنها تامة
هنا أى غير محتاجة إلى صلة :

يقول سيبويه : وقال جل ذكره : بثسما اشتروا به
أنفسهم ، ثم قال : « أن يكفروا » على التفسير ، كأنه قيل
له ما هو ؟ فقيل هو أن يكفروا وتقول : إني مما أن أفعل ذلك ،
كأنه قال : إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذلك ، فوقعت
« ما » هذا الموقع كما تقول العرب : بثسما له ، يريدون بثس
الشيء ماله ، (١٥) أ هـ .

ويخالف الفراء والفارسي سيبويه والكسائى فى هذه
المسألة ، حيث يريان أن « ما » فى هذه الحالة موصولة
مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص والتقدير عندهما : نعم
الذى صنعت :

(١٢) ينظر شفاء العليل ٥٨٦/٢ - ٥٨٧ والهمع ٢٩/٥ - ٣٠

(١٣) ينظر الكتاب ٤٧٦/١ ط الأميرية

(١٤) ينظر شفاء العليل للسلسبلى ٥٨٧/٢

(١٥) الكتاب ٤٧٦/١ ط الأميرية •

كما يخالفهما الزمخشري والفارسي في أحد قوليه ،
حيث يريان أنها نكرة مميزة والتقدير على رأيهما : نعم
شيئا صنعت (١٦) .

هذا وقد نص ابن مالك على موافقة الكسائي لسيبويه
في هذه المسألة ، فقال « وقد يقوم مقام ذي ألف والسلام
« ما » معرفة تامة وفاقا لسيبويه والكسائي ، لا موصولة
خلافًا للفراء والفارسي ، وليست بنكرة مميزة خلافا للزمخشري
والفارسي في أحد قوليه » (١٧) أ هـ .

(١٦) ينظر شفاء العليل ٥٨٧/٢ والهمع ٢٨/٥ وينظر شرح السيرافي
بهامش الكتاب ٤٧٦/١ ط الأميرية .
(١٧) شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد .

حكم تقديم معمول اسم الفاعل على مبتدئه

الذى هو خبر عنه

يجيز النحويون تقديم معمول اسم الفاعل عليه فى نحو:
هذا زيدا ضارب بشرط ألا يكون مجرورا بالإضافة ولا بحرف
جر أصلى . وعلى ذلك لا يقال فى هذا قاتل غلام زيد . هذا
زيدا غلام قاتل ، ولا فى : مررت بضارب زيد : مررت زيدا
بضارب .

ويختلف النحاة فيما لو كان معمول اسم الفاعل خبرا
عن مبتدأ نحو : هذا ضارب زيد . هل يجوز تقديم هذا الم معمول
على مبتدئه الذى هو خبر عنه أولا ؟

فبعضهم يجيز التقديم فيقول : زيدا هذا ضارب .

وبعضهم الآخر يمنع ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببى
، يعنى من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضارب عمرا ، أو كان
الم معمول لسببه نحو : زيد ضارب أبوه عمرا .

والبصريون يجيزون التقديم فى الصورتين ، ويوافقهم
الكسائي فى الصورة الأخيرة (١٨) .

(١٨) ينظر الهوامع ٨٤/٥ تحقيق د/ عبد المال سالم مكرم .

وقد نص السيوطى على هذا الاتجاه البصرى الصريح
للكسائى فقال : ويجوز تقديم معموله - يعنى اسم الفاعل -
على مبتدئه الذى هو خبر عنه نحو : زيدا هذا ضارب ، وقيل
لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببى ، أى من سبب
المبتدأ نحو : زيد أبوه ضارب عمرا ، أو كان المفعول لسببه
نحو : زيد ضارب أبوه عمرا .

وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائى فى الأخيرة (١٩) هـ

حكم دخول الباء على خبر « ما » إذا زيدت

« كان » بين اسم « ما » وخبرها

لا خلاف في أن الباء يجوز زيادتها في خبر « ما » المنفي كما في قوله تعالى : « وما ربك بغافل عما تعملون » (٢٠) وكذلك في خبر ليس نحو قوله تعالى : « ألسنت بربكم » (٢١) ، ولا خلاف أيضا في عدم جواز زيادتها فيما لو كان الخبر موجبا (غير منفي) نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما زيد إلا قائم ، حيث إن النفي كما نرى منتقض بإلا .

لكن الخلاف في زيادة الباء في خبر « ما » قائم إذا زيدت « كان » بين اسم « ما » وخبرها نحو : ما محمد كان بقائم ، أو إذا كان الخبر لفظ مثل نحو : ما زيد بمثلك .

فالبصريون يجيزون ذلك كله ويوافقهم الكسائي ، ويمنع ذلك الفراء وهو كوفي (٢١) .

وقد بين أبو حيان الاتجاه البصري للكسائي في هذه

(٢٠) النمل / ٩٣ .

(٢١) الأعراف / ١٧٢ .

(٢١) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١١٣/٢ تحقيق د / مصطفى المناسط المدني - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٢٠١ .

المسألة فقال : « تَزَادَ الْبَيَاءُ فِي الْخَيْرِ » ما المنفي نحو قوله تعالى : « وما ربك بغافل » (*) كما تزداد في خير ليس كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (*) فإن كان الخبر موجبا لم تدخل نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما زيد إلا قائم ، فإن زیدت كان بين اسم « ما » وخبرها نحو : ما زيد كان بقائم ، جاز ذلك عند البصريين والكسائي ، ومنع ذلك الفراء ، فلو كان الخبر ظرفا أو كاف التشبيه أو مثلا ، فأجاز هشام دخولها على الظرف نحو ما عبد الله بحيث تحب ، وأجاز البصريون دخولها على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسما نحو : ما هذا المكان بمكان شر ، ولا هذا اليوم بيوم حزن ، وعلى مثل نحو : ما زيد بمثلك ، ووافقهم على جواز دخولها على « مثل » الكسائي (٢٢) أم

وبمثل ذلك قال السيوطي حيث نص على موافقة الكسائي للبصريين في هذه المسألة (٢٣) .

(*) النمل / ٩٣ .
(*) الأعراف / ١٧٢ .
(٢٢) ارتشاف الضرب لآبي حيان ٢ / ١١٣ .
(٢٣) ينظر مع الواع للسيوطي ٢ / ١٢٦ تحقيق د/ عبد الحال سالم مكرم

الحكم الإعرابي للوصف المتأخر المعطوف على خبر «ها»

إذا عطف وصف متأخر على خبر « ما » نحو ما زيد قائما ولا عمرو خارج جاز في هذا الوصف وجهان من الإعراب ، سواء كان خبر ما مرفوعا أو منصوبا .

الوجه الأول الرفع كما في المثال الذي أوردناه وهذا رأى النحويين القداماء - كما يعبر النحاة - حيث يمنع هؤلاء في هذا الوصف المتأخر النصب .

الوجه الثانى : النصب وهذا رأى الخليل وسيبويه ويتبعهما الكسائى وهشام من الكوفيين .

وقد نص على ذلك أبو حيان وغيره كالسيوطى .

يقول أبو حيان مبينا آراء النحاة فى اعراب الوصف المتأخر المعطوف على خبر ما كما فى المثال الذى ذكرته قبل ذلك ، حيث جاء الوصف فيه وهو قوله : « خارج » متأخرا كما رأينا .

« فإن تأخر الوصف عن الأجنبى ، وحرف العطف موجب رفعت ، فقلت ما زيد قائم ، ولا عمرو خارج ، أو غير موجب ، والخبر مرفوع رفعت فقلت : ما زيد قائم ولا عمرو خارج ، أو منصوب ، فأجمعوا على الرفع نحو : ما زيد قائما ولا عمرو

ذاهبا ، وزعم الجرمي أنهم روي أن أكثر العرب يرفع ، واختلفوا
في نصبه ، فأجازه الخليل وسيبويه والكسائي وهشام ،
ومنع النحويون القدماء (٢٤) .

وقد حكمنا على الكسائي في هذا الرأي بأن اتجاهه فيه
بصري - على الرغم من أن النحويين القدماء كما رأينا يمتنعون
ذلك - ، لأن رأيه هنا موافق لرأي الخليل وسيبويه وهما من
زعماء المدرسة البصرية وقد أفصح سيبويه عن رأيه في هذه
المسألة حين قال :

« وتقول ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب ، ترفعه على
أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ، ولكن تبتدئه كما تقول : ما
كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب إذا لم تجعله على كان ،
وجعلته غير ذاهب الآن ، وكذلك ليس ، وإن شئت جعلتها لا
التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في ما كان زيد
ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، وذلك قولك : ليس زيد ذاهبا ولا أخوك
منطلقا ، وكذلك ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا ، وليس قولهم
لا يكون في ما إلا الرفع بشيء ، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع
أن تقول ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه
ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في
ليس وفي ما ، فما يجوز فيها الوجهان ، (٢٥) ١ هـ .

(٢٤) الارتشاف ١٠٧/٢ وينظر الهمع ٢ / ١٢٠ .

(٢٥) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩ ط الأميرية .

الخلافا فى تخفيف « إن » المشددة المكسورة

يختلف الكوفيون والبصريون فى تخفيف « إن » المشددة
فالكوفيون يرون أنها لا تخفف أصلا ، وأن « إن »
المخففة إنما هى حرف ثنائى الوضع ، وأنها هى النافية
فلا عمل لها مطلقا ، ولا تأكيد فيها ، وعلى ذلك فاللام الواقعة
بعدها فى نحو : « إن عمرا لمنطلق » للإيجاب بمعنى إلا ،
ويجوز عندهم دخولها حينئذ على الناسخ وغيره .

أما البصريون فيرون أن : « إن » المشددة تخفف ، وحينئذ
يبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب إعمالها ،
وقد تعمل على قلة ، وهى حالة إعمالها كالمشددة إلا أنها
لا تعمل فى الضمير إلا فى الضرورة بخلاف المشددة حيث
يجوز فى المشددة أن نقول : إنك صادق ولا يجوز ذلك فى
المخففة .

ويرى البصريون أنها يلزمها حال التخفيف اللام
الفارقة بينها وبين إن النافية نحو : إن محمد لناجح ، لأنه
لولا هذه اللام لالتبست « بـ إن » النافية ، ولعدم وجود هذا
الالتباس مع المشددة لم تلزم اللام فى خبرها .

يقول سيبويه : وأعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهاب ،
وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها

والزمها اللام ، لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة « ما » التي تنفى بها ، ومثل ذلك : « إن كل نفس لما عليها حافظ » (١٠٥) إنما هي لعلها حافظ ، ١ هـ .

إلى أن قال : « وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون : « وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم » (١٠٦) يخفون وينصبون ، كما قالوا :

كان ثدييه حـقـان (١٠٧)

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف منه شيء لم يغير عمله ، ١ هـ .

ويختلف نحاة البصرة في كون هذه اللام لام الابتداء التي تدخل مع المشددة ، أو هي لام أخرى (١٠٨)

(١٠٦) هــسود / ١١١ .

(١٠٧) عجز بيت من الهزج لم يعرف قائله ومصدره : ومصدر مشرق النهر وينظر في الكتاب لسبويه ١٤٠/٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ٢٨١/١ ط الأميرية والجنى الدانى للمرادى ص ٥٧٥ وشرح ابن عقيـل ٢٩١/١ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين وشرح التصريح ٢٢٤/١ والخـزانة ٢٥٨/٤ .

(١٠٨) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١٤٩/٢ تحقيق د/مصطفى النمس والهمـح ٢ / ١٨١ - ١٨٤ .

وخلاصة ذلك أن البصريين لا يمنعون تحفيف « إن » ،
المكسورة المشددة كما رأينا ، ويوافقهم الكسائي في ذلك ،
أى فى جواز تحفيف « إن » المشددة إذا كانت دخلت على
الاسم ، أما إذا دخلت على الفعل كانت عنده للنفي العلام
كما يرى الكوفيون .

وقد أظهر هذا الاتجاه البصرى عند الكسائي أبو حيان
والسيوطى حيث صرحا بذلك .

يقول أبو حيان : « وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن مالك
أن « إن » الداخلة على الجملة الفعلية من ناسخ أو غيره هى
« إن » النافية ، واللام فى جميع هذه الصور للإيجاب بمعنى
« إلا » وتقل غيره أن الكسائي قال : إن دخلت على الأسماء
كانت المخففة من الثقيلة كما قاله البصريون ، أو على الأفعال
كانت بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » (١٠٩) أ هـ

ويقول السيوطى مبينا أيضا هذا الاتجاه البصرى
عند الكسائي :

« وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا ،
و « أن » المخففة إنما هى حرف ثنائى الوضع وهى النافية

فلا عمل لها البتة ، ولا تأكيد فيها ، واللام بعدها للإيجاب
بمعنى إلا ، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره .

وذهب الكسائي إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت
مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون ، وإن دخلت
على الفعل كانت للنفي ، واللام بمعنى إلا كما قال
الكوفيون ، (١١٠) أ.م.

ولعل رأى الكسائي في هذه المسألة يدعم ما ذكرته في
مسألة « ضمير الفصل الواقع بعد إلا » فيما سيأتى ، حيث إن
موافقته للبصريين هنا لم تكن في المسألة كلها ، وإنما
في بعضها .

محل أن وإن المعرى إليهما الفعل اللازم بعد حذف الجار

يرى الكسائي أن محل أن وإن مع ما بعدهما إذا حذف
معهما الحرف الجار هو الجر كما يذكر بعضهم .

وهو يتفق في ذلك مع الخليل ، أو مع سيبويه ، وأقول مع
الخليل أو مع سيبويه هنا ، لأن بعض النحاة ينسب هذا
الرأى إلى الخليل (٢٦) .

وبعضهم يقول إن الخليل يرى أنه يكون حينئذ في محل
نصب وليس في محل جر . وينسب القول بالجر إلى
سيبويه (٢٧) .

وعلى ذلك فالقول بأن المحل جر أو نصب منسوب للخليل
أو لسيبويه وهناك من النحاة - كابن مالك وابن عقيل - من
ينسب القول بأنه في محل نصب إلى الكسائي أيضا (٢٨) .
وعليه فالكسائي متفق مع كليهما على أي حال من الأحوال نكن

(٢٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢ حيث نسب ذلك للخليل
والكسائي .
(٢٧) ينظر معجم الهوامع للسيوطي ١٢/٥ تحقيق د / عبد العال
مسالم مكرم ومفنى اللبيب لابن هشام ص ٦٨٢ تحقيق د / مازن المبارك .
(٢٨) ينظر شرح التسهيل ١٥٠ / ٢ تحقيق د / عبد الرحمن السيد
وينظر شرح ابن عقيل ١٥٢/٢ .

الذى تأكد لى بعد رجوعى إلى كتاب سيبويه أن سيبويه لم يصرح فى المسألة بمذهب معين ، لكنه قوى وجه الجر ، ونسب القول بالنصب إلى الخليل .

يقول سيبويه : وسألت الخليل عن قوله جل ذكره « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٢٩) فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قاله ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقال نظيرها : « لإيلاف قريش » (٣٠) . لأنه إنما هو لذلك فليعبجوا ، فإن حذفت اللام من « أن » فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا ، هذا قول الخليل ، (٣١) ١ هـ .

ثم يورد سيبويه كلاما آخر يتعلق بهذا الموضع ويقول فى نهايته : « ولو قال إنسان إن « أن » فى موضع جر فى هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله فى كلامهم فجاز حذف الجار فيه ، كما حذفوا رب فى قوله :

وبلذ تحسبه مكسوحا (٣٢)

(٢٩) المؤمنون / ٥٢ .

(٣٠) سورة قريش / ١ .

(٣١) الكتاب ١/ ٤٦٤ ط الأميرية .

(٣٢) رجز لم يعلم قائله وهو فى الكتاب ١/ ٤٦٥ ط الأميرية .

لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ، والأول قول الخليل (٢٣) ١ هـ .

وعلى الرغم مما رأيناه من نص سيبويه الذى صرح فيه بنسبة القول بالنصب إلى الخليل ، إلا أن ابن مالك يصرح فى كتابه شرح التسهيل بأن مذهب الخليل والكسائى هو الجر

يقول ابن مالك : ومذهب الخليل والكسائى فى « أن وإن » عند حذف حرف الجر المطرود حذفه أنهما فى محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما فى محل نصب وهو الأصح ، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل ، وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائى بما أنشده الأخفش من قول الشاعر (٣٤) :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة

إلى ولا دين بها أنا طالبه، (٣٥) ١ هـ

كما صرح بذلك فى شرح الكافية الشافية فقال : ومذهب

(٢٣) الكتاب لسيبويه ١/٤٦٤ - ٤٦٥ ط الأميرية .
(٢٤) البيت للفردق وهو من الطويل وينظر فى الكتاب ١/٤١٨ ط الأميرية وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠ ومغنى اللبيب لابن هشام ٦٨٣ تحقيق د/ مازن المبارك والمساعد لابن عقيل ١/٤٢٩ والعينى ٢/٥٥٦
(٣٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد واخر .

الخليل والكسائي في « أن » و « أن » أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر . ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ويؤيد قول الخليل قول الشاعر ، انشده الأخفش :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
إلى ولا دين بها أنا طالعه ، (٣٦) ١

ووجه تقوية الرأي القائل بالجر بهذا البيت الذى أورده ابن مالك هو أن الجر ظهر فى المعطوف عليه فى قوله « ولا دين » حيث إنه معطوف على « أن تكون » .

وقد جعل ابن هشام نسبة القول بالجر الى الخليل من ابن مالك سهوا ، ولعله - أعنى ابن هشام - كان أكثر النحويين صوابا فى نسبة هذه الأوجه إلى أصحابها ، حيث نسب القول بالنصب الى الخليل - كما جاء فى كتاب سيبويه ، ونسب الى سيبويه القول بجواز الجر :

يقول ابن هشام : « ومحل أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا ، فقال بعدما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قويا ، وله نظائر نحو قولهم : لاه أبوك ،

(٣٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٤/٢ تحقيق د / عبد المنعم مريدى .

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو ، (٣٧) هـ .

وما قاله ابن هشام هنا نقله السيوطي عن أبي حيان وغيره حيث قال : قال أبو حيان وغيره : وأما نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جر ، وعن سيبويه أنه نصب فوهم ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب ، وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب ، (٣٨) هـ .

ويختلف ابن عقيل في نسبة هذه الآراء عما ذكره العلماء السابقون ، حيث نسب القول بأن أن وإن مع ما بعدهما يكونان في محل جر إلى الأخفش والقول بأنهما في محل نصب إلى الكسائي ونسب إلى سيبويه القول بجواز الوجهين (٣٩)

وعلى أية حال سواء نسب أي القولين إلى الخليل أو سيبويه أو الأخفش ، فكلهم بصريون وموافقة الكسائي لأحدهم لا تخرجه عن هذا الاتجاه البصري ، بل تدعمه .

(٣٧) مفتي اللبيب لابن هشام ص ٦٨٢ تحقيق د / مازن المبارك .
(٣٨) مع الهوامع للسيوطي ١٢/٢ تحقيق د / عبدالعال سالم مكرم
(٣٩) شرح ابن عقيل ١٥٢/٢ تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد

حكم توسط معمول الحال بينها وبين المصدر ومعموله

يختلف الكسائي مع البصريين في توسط الحال بين المصدر ومفعوله كما في نحو : شربك ملتوتا السويق .

فالكسائي يمنع ذلك ويجيزه البصريون فيما حكى عنهم لكنه - الكسائي - يتفق مع البصريين في جواز توسط معمول الحال بينها وبين المصدر ومفعوله ، وهذا الرأي الذي وافق فيه الكسائي البصريين يخالفه فيه الفراء وهو كوفي مثله ، بل إنهما عمادا مدرسة الكوفة كما بينت فيما سبق .

فالفراء يمنع ، وعلى ذلك فقولهم : ضربى زيدا فرسا راكبا ، وهو المثال الذى يمثل به لتوسط معمول الحال بينها وبين المصدر ومفعوله ، جائز على رأى البصريين والكسائي .
ممتنع على رأى الفراء (٤٠) .

يقول السيوطى مبينا موافقة الكسائي للبصريين في هذه المسألة : « وفى توسط معمولها - يعنى الحال - بينها وبين المصدر ومفعوله ، نحو : ضربى زيدا فرسا راكبا قولان .

(٤٠) ينظر الهمع ٤٩/٢ - ٥٠ تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم .

أحدهما : الجواز ، وعليه البصريون والكسائي لعدم
الفصل بين المصدر ومعموله .

والثاني : المنع وعليه الفراء ، لأن راكبا لم يرد إلى
الاستقبال ، فلا يقدم معمول عليه ، (٤١) أ هـ .

(٤١) الهمع ٥٠/٢ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم .

دخول « من » على حروف الصفات

يذكر النحاة أن « من » الجارة تدخل على حروف الصفات الأخرى مثل « على » و « عن » ، و « مع » وغير ذلك ، ويذكر سيبويه أن العرب تقول جئت من عليه كما تقول : جئت من فوقه ، وجئت من فوقه كما تقول : جئت من عنده (٤٢) .

يقول سيبويه : « وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو : خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند وقبل ومع وعلى . لأنك تقول من عليك كما تقول : من فوقك ، وذهب من معه » (٤٣) أهـ

ويقول في موضع آخر : سمعنا من العرب من يقول : نهضت من عليه ، كما تقول : نهضت من فوقه ، (٤٤) أهـ .

ويقول في موضع ثالث وهو يتحدث عن « على » : « ونقول : عليه مال وهذا كالمثل ، كما يثبت الشيء على المكان ، كذلك يثبت هذا عليه ، فقد يتسع هذا في الكلام ، ويجيء كالمثل .

(٤٢) ينظر حروف المعاني للزجاجي ص ٧٦ - ٧٧ تحقيق د/ علي توفيق الحمد ط بيروت .

(٤٣) الكتاب لسيبويه ٢٠٩/١ ط الأميرية .

(٤٤) الكتاب لسيبويه ٢٥/٢ ط الأميرية .

وهو اسم ، ولا يكون إلا ظرفا ، ويدلّك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه قال الشاعر (٤٥) :

غدّت من عليه بعدما تمّ خمسها
تصل وعن قيض بيداء مجهل ، (٤٦) أ هـ

والكسائي يتفق مع سيبويه فيما ذكر فقد بين أن «من» تدخل على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام ، ويعطل عدم دخولها على هذين الحرفين بأن هذه الحروف تصبح بعد دخول الحرف عليها فى معنى الاسماء ، وليس من الاسماء اسم يأتى على حرف واحد ، أى يكون مبنيا على حرف واحد .

يقول الزجاجي نقلا عن الكسائي : « وقال الكسائي : « من » تدخل على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام ، وإنما امتنعت العرب من إدخالها على الباء واللام ، لأنه ليس من الاسماء اسم على حرف واحد » (٤٧) ا هـ .

ويدلنا هنا على أن هذه الحروف انتقلت بدخول الحرف عليها من الحرفية إلى الإسمية قول الزجاجي أيضا :

(٤٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو من الطويل وينظر فى الكتاب ٣١٠/٢ ط الأميرية ونوادير أبى زيد ١٦٣ والمقتضب ٥٣/٢ والجمل للزجاجي ص ٦١ تحقيق د/ على توفيق الحمد ط بيروت وابن يعيش ٢٧/٨ ، ٣٨ والغزاة ٢٥٣/٤ والعينى ٣٠١/٣ والنصريح ١٩/٢ والاشمونى ٢٢٦/٢ واللسان (علا) .
(٤٦) الكتاب لسيبويه ٣١٠/٢ ط الأميرية .
(٤٧) حروف المعانى للزجاجي ص ٧٧ تحقيق د/ على توفيق الحمد

« فاما ، عن على ، فقد يكونان اسمين ، وذلك أنه قد
تدخل عليهما حروف الخفض كما قال القطامي (٤٨) :

فقلت للركب لما أن عليهم
من عن يمين الحبيبا نظرة قبل

وتقول : جئت من عليه ، أى من فوقه ، (٤٩) أ هـ ن

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة وقد دخلت فيها « من ،
الجاره على » الحرف « على » قول الشاعر (٥٠) ن

باتت تنوش الحوض من علا
نوشا به تقطع أجواز الفلا

وبموافقة الكسائي ليسيبويه فى هذه المسألة كما نرى
يكون قد اتجه فيها اتجاها بصريا ن

(٤٨) البيت من البسيط وهو فى الجمل للزجاجى ص ٦٠ وابن يعيش
٤١/٨ والمقرب ١٩٥/١ تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وآخر .
(٤٩) الجمل فى النحو للزجاجى ص ٦٠ تحقيق د/ على توفيق الحمد
(٥٠) هو غيلان بن حريث كما فى اللسان (نوش) وقيل أبو النجم
والبيتان من الرجز وهما فى اسرار العربية للأنبارى ص ٢٥٧ ومجالس
ثعلب ٥٨٧/٢ والمنصف ١٢٤/١ وابن يعيش ٧٣/٤ وتهذيب اللغة للأزهري
٤١٧/١١ وحروف المعاني للزجاجى ص ٧٦ والمقتضب من كلام العرب لابن
جنى ص ١١٩ تحقيق د / جابر محمد البراجه .

« أفعل » فى التعجب بين الاسمية والفعلية

يختلف الكوفيون مع البصريين فى « أفعل » فى التعجب
فى نحو قولنا : « ما أحسن زيدا » من حيث كونها فعلا أو اسما

فالبصريون يرون أنها فعل ماضى (٥١) ، ويستدلون على
ذلك بأنه إذا وصل بياء الضمير صحبته نون الوقاية نحو :
« ما أحسننى » وهذه النون معروف أنها تصحب الضمير فى
الفعل خاصة ، لتقييه من الكسر .

كما يستدلون على فعليتها بنصبها للمعارف والنكرات ،
ولو كانت اسما انصبت النكرات خاصة على التمييز كما فى
قولنا : هذا أكبر منك سنا ، وأكثر منك علما .

ويستدلون أيضا على فعليتها بكونها مبنية على الفتح ،
ولو كانت اسما لوجب رفعها لوقوعها خبرا لـ « ما » قبلها ،
وهى على ذلك فعل ماضى .

ويرى الكوفيون ما عدا الكسائى أنها اسم ، ويستدلون
على ذلك بثلاثة أدلة أيضا .

(٥١) ينظر الكتاب لسيدييه ٩٨/٤ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون

الأول : عدم تصرف هذه الكلمة ، ولو كانت فعلا لوجب أن تكون متصرفة ، لأن التصرف من خصائص الأفعال .

الثاني : دخول التصغير عليها والتصغير من خصائص الأسماء كما في قول الشاعر (٥٢) :

ياما اميلح غزلانا شدن لنا
من هؤلاءكنا الضال والسم

الثالث أنهم قالوا : الحليل على أنه اسم أنه يصح كما في نحو : ما أقومه وما أبيعه ، كما يصح الاسم في نحو : هذا أقوم منك وأبيع منك ، ولو أنها فعل لوجب اعتلالها مثل الأفعال (٥٣) .

وقد صحح كثير من النحويين مذهب البصريين والكسائي وأبطلوا مذهب الكوفيين ، وفنحوا آراءهم (٥٤) .

(٥٢) هو علي بن محمد العريني وقيل كثير عزة والبيت من البسيط وينظر في أسرار العربية للأنباري ص ١١٥ والانصاف ١٢٧/١ وشرح الشافعية للرهى ١٩٠/١ وحاشية الصبان ١٥٦/٤ .
اللمعة : « شدن » من شدن الغزال اذا قوى واستغنى عن أمه .
(٥٣) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للمعبرى ص ٢٨٥ - ٢٩١ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين وأسرار العربية للأنباري ص ١١٣ - ١١٩ تحقيق محمد بهجه البيطار والأشباه والنظائر للسيوطي ١٠٧/٤ وشرح التصريح ٨٧/٢ .
(١٤) ينظر التبيين للمعبرى ص ٢٨٥ - ٢٩١ وأسرار العربية للأنباري ص ١١٣ - ١١٩ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وشرح التصريح علي التوضيح ٨٧/٢ - ٨٨ .

وأكثر المصادر تذكر هذه المسألة على أنها من المسائل
الخلافية بين جميع البصريين وجميع الكوفيين ، وبطبيعة
الحال الكسائي داخل في جملة الكوفيين .

لكن ما ذكر في شرح الكافية للرضي وفي الأشباه والنظائر
السيوطي وفي شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى يؤكد
نسبة القول بالفعل إلى البصريين والكسائي وهذا ما
استندت إليه في جعل اتجاه الكسائي اتجاهًا بصريًا في هذه
المسألة (٥٥) .

يقول الرضى : توهم غير الكسائي من الكوفيين أن
« أفعل » في التعجب اسم كأفعل التفضيل ، وقوى وهمهم
تصغيرهم إياه في نحو قوله (٥٦) :

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ، ولولا
انفتاح وانتصاب التعجب منه لكان مذهبهم جديرًا بأن
ينصر ، (٧) اهـ

ويقول السيوطي : « ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل »

(٥٦) سبق تفريجه .

(٥٧) شرح الكافية للرضي ٢٠٨/٢ .

فى التعجب نحو : ما أحسن زيدا اسم ، والبصريون الى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائى ، (٥٨) أ هـ .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : وأما « أفعل » بفتح العين كأحسن ، ففيه خلاف ، فقال البصريون والكسائى وهشام فعل ماضى . . . وقال بقية الكوفيين غير الكسائى وهشام « أفعل » اسم ، (٥٩) أ هـ .

ولعلنا بعد هذه النصوص التى أوردناها لهؤلاء العلماء ، ندرك أنه كان يجب على من ذكر هذه المسألة ضمن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين أن يتحرز فيستثنى من الكوفيين الكسائى كما فعل هؤلاء .

وبهذا يظهر لنا هذا الاتجاه البصرى عند الكسائى فى هذه المسألة واضحا جليا .

(٥٨) الأشباه والنظائر ١٠٧/٤ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .
(٥٩) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٨٧/٢ - ٨٨ باختصار .

نعم وبئس والخلاف فى فعليتهما او اسميتهما

يتجه الكسائى إلى تأييد رأى البصريين فى نعم وبئس وقولهم انهما فعلا ، حيث حكى فى لغة ، لحوق ضمير الرفع بهما ، وهذا يدل على فعليتهما (٦٠) .

ويؤكد نسبة القول بالفعلية الى البصريين ما ذكره سيبويه من قوله : « ومثل ذلك نعم وبئس إنما هما فعل » (٦١)

كما يؤكد موافقة الكسائى لهم ما ذكره ابن مالك حيث قال : « والقول بفعليتهما - يقصد نعم وبئس - هو قول البصريين والكسائى ، وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان » (٦٢) أ هـ .

وقوله فى موضع آخر : « والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائى ، وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان » (٦٣) أ هـ .

(٦٠) ينظر الهمع للسيوطى ٢٧/٥ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم والتبيين للعكبرى ص ٢٧٤ تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين .
(٦١) الكتاب ١١٦/٤ وينظر الكتاب أيضا ٢٦٦/٢ تحقيق الاستاذ هارون (٦٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٠٢/٢ تحقيق د/ عبد المنعم هريدى وينظر معانى القرآن للفراء ١٤١/٢ تحقيق الاستاذ محمد على النجار (٦٣) شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وينظر معانى القرآن للفراء ١٤١/٢ .

وينسب هذا القول إلى الكسائي أيضا صاحب ائتلاف
النصرة حيث قال وهو يتحدث عن نعم وبئس والخلاف فيهما:
« وذهب البصريون إلى أنهما فعلا ماضيان ضعيفان لا
يتصرفان ، وإليه ذهب شيخ الكوفيين أبو الحسن علي ابن
حمزة الكسائي » (٦٤) أ هـ .

كما نسبه صاحب التصريح حيث قال عن نعم وبئس :
« وهما فعلا عند جميع البصريين والكسائي من
الكوفيين » (٦٥) أ هـ .

وإذا كان البصريون قد استدلوا لرأيهم بلحوق ضمير
الرفع بهما وغير ذلك ، فإن الكوفيين يستدلون لرأيهم بدخول
حرف الجر عليهما في قوله : والله ما هي بنعم الولد ، وكذا
الإضافة كما في قول الشاعر :

صباحك الله بخير باكر بنعم طيز وشاب فاخر (٦٦)

وبدخول النداء عليهما في قولهم : يا نعم المولى ونعم
النصير ، وكذا دخول لام الابتداء عليهما في خبر « إن » ولا
تدخل هذه اللام على الماضي ، وأيضا بالاختبار عنهما فيما حكى

(٦٤) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ١١٦
للشرجي الزبيدي تحقيق د / طارق الجنابي ط بيروت .
(٦٥) شرح التصريح ٩٤/٢ .
(٦٦) رجز لم يعلم قائله وهو في الهمع ٢٦/٥ والاشموني ٢٧/٢
والعيني ٢/٤ والخزانة ٣٤٥/٢ والدرر النوامع ١٠٨/٢ للشنقيطي .

الرؤاسى : « فيك نعم الخصلة ، وعظفهما على الاسم ، وكذا
عدم التصرف والمصدر »

وأجيب عن ذلك بأن حرف الجر والبناء قد يدخلان على
ما لا خلاف فى فعليته بتأويل موصوف أو منادى مقدر ، كما
أجيب بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية ،
بعليل ليس وعسى (٦٧) .

وهناك رأى ثالث فى هذه المسألة يرى أصحابه أنه لاخلاف
بين النحاة فى فعلية نعم وبئس ، وإنما الخلاف فيهما بعد
الإسناد إلى الفاعل كـ

فالبصريون يرون أن قولنا : نعم الرجل وبئس المهمل
جملتان فعليتان وغيرهم يقول إنهما اسمان محكيان ، نقلنا
عن أصلهما ، وسمى بهما المدح والذم كتأبط شرا (٦٨) .

وهذا الرأى فى نظرى لا يختلف كثيرا عن الرأىين
السابقين ، وذلك مما يجعلنا نؤكد الاتجاه البصرى عند
الكسائى فى هذه المسألة .

(٦٧) ينظر همع الهوامع ٢٦/٥ - ٢٧ تحقيق د/ عبد العال سالم
مكرم وشقاء العليل ٥٨٥/٢ للسلسلى وأسرار العربية للأنبارى ص ٩٦ -
١٠٤ تحقيق محمد بهجه البيطار .
(٦٨) ينظر همع ٢٧/٥ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم .

ترخيم الثلاثى المحرك الوسط العارى من تاء التانيث

يشترط النحاة لترخيم المنادى بصفة عامة أن يكون معرفة ، غير مستغاث ولا منحوب وغير مضاف وكونه غير ذى إسناد .

ويجيزون ترخيم المنادى المختوم بتاء التانيث مطلقا ، يعنى سواء كان علما أم غير علم وسواء كان ثلاثيا أم زائدا على ثلاثة أحرف وترخيمه يكون بحذف هذه التاء فقط .

أما إذا كان هذا المنادى مجردا من التاء فإن النحاة يشترطون لجواز ترخيمه شرطين آخرين غير الشروط السابقة وهما كونه علما وكونه زائدا على ثلاثة أحرف نحو : جعفر وسعد (٦٩) .

فإذا كان هذا المنادى العارى من تاء التانيث ثلاثيا فإن البصريين والكسائي يمنعون ترخيمه نحو : عمر وزفر .

وبقية الكوفيين غير الكسائي يجيزون ترخيمه .

(٦٩) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٩٠/٣ - ٢٩٢ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩ .

يقول ابن مالك مبينا مخالفة الكسائي للكوفيين في هذه المسألة : « ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العارى من ماء التانيث ، خلافا للكوفيين إلا الكسائي » (٧٠) .

ويعلق السلسيلي وهو من شراح التسهيل على كلام ابن مالك هنا فيقول مبينا موافقة الكسائي للبصريين هنا « فإنه منع كالبصريين كعمر وزفر » (٧١) .

ويذكر ابن عقيل في شرحه على التسهيل أن ابن بابشاذ في شرح الجمل ، نقل ذلك - يعنى هذا الرأى عن الكوفيين والأخفش .

ويعلق على ذلك بقوله : « وهذا يقتضى دخول الكسائي ، فهو رأس الكوفيين ، وحكاة ابن هشام عن الفراء وجماعة ، ونقله ابن العلق عن الفراء وأكثر النحويين » (٧٢) .

وما جاء في شرح الكافية للرضي يتفق مع ما ذكره ابن عقيل (٧٢) .

(٧٠) شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد
(٧١) شفاء العليل في ايضاح التسهيل ٨٢٨/٢ تحقيق د/ الشريف عبد الله السبركاتى .
(٧٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٥٢/٢ تحقيق د/ محمد كامل رركات .
(٧٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٩/١ .

وهذا الذى ذكره ابن بابشاذ وغيره من نسبة الراى إلى جميع الكوفيين أو إلى الفراء لا ينفى هذا الاتجاه البصرى عند الكسائى هنا ، ذلك لأن الكسائى قد نقل عنه القول بالمنع كالبصريين ، كما نقل القول بالإجازة عن الكوفيين والفراء .

وقد لاحظ ذلك المرادى فى شرحه على ألفية ابن مالك ، فناقش ما نقل عن الكوفيين من أنهم قالوا جميعا بالجواز واعترض على ذلك بما ثبت من نقلهم عن الكسائى المنع كالبصريين .

يقول المرادى : « وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط ، ونقل عن الكوفيين وفيه نظر ، لأنه قد نقل عن الكسائى المنع ، إلا أن يثبت له قولان ، (٧٤) أ هـ .

ولعل هذا الذى ذكره المرادى يؤكد ما توصلت إليه من موافقة الكسائى للبصريين فى هذه المسألة .

(٧٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٤٣/٤ تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان .

القول فى « لن » من حيث البساطة والتركيب

يختلف النحاة فى « لن » من حيث بساطتها أو تركيبها
فبعضهم يرى أنها بسيطة غير مركبة وهذا رأى سيبويه
وأكثر البصريين •

ويرى الفراء أنها فى الأصل « لا » ثم أبجلت الالف نونا ،
وهذا القول يفهم منه أنها بسيطة وليست مركبة •

ويذهب الخليل الى أنها مركبة من « لا » و « أن » ثم
حذفت الهمزة من « أن » تخفيفاً ، وحذفت بعد ذلك الألف من
« لا » لالتقاء الساكنين ، فصارت « لن » •

وهذا الذى ذهب إليه الخليل قال به الكسائى أيضاً
حيث رأى كما يرى الخليل أنها مركبة من « لا وأن » وحدث
فيها ما بيناه فيما سبق (٧٥) •

(٧٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٤٠٧/١ ط الأميرية وشرح الكافية للرضى
٢٢٥/٢ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٧٢ - ٢٧٤ تحقيق د/ مازن المبارك
وأوضح المسالك ٤/٤ تحقيق الأستاذ عبد العزيز النجار ورفف البائى
فى شرح حروف المعانى المائتى ص ٢٨٥ •

ويبين مذهب الخليل هنا ما ذكره سيبويه عنه في كتابه حيث نسب القول بالتركيب إليه ، واعترض على رأيه بعد ذلك

يقول سيبويه وهو يتحدث عن الحروف التي تعمل النصب في الفعل المضارع : « ولن ، فأما الخليل فزعم أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا أكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمه يريدون وي لأمه ، وكما قالوا : يومئذ ، جعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا « هلا ، بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هل ولا .

وأما غيره فزعم أنه ليس في « لن ، زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ، ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة « لم ، في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له ، (٧٦) أ هـ .

هذا وقد رد الرمانى على سيبويه ، حيث خرج رأى الخليل بما يفند اعتراض سيبويه عليه . يقول الرمانى : « فأما الخليل فذهب إلى أن أصلها « لا أن ، إلا أن الهمزة حذفت تخفيفا ، فالتقى الألف والنون ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، فبقى لن ، ولا ينتصب فعل عند الخليل إلا بأن مضمرة أو مظهرة ، وألزمه سيبويه ألا يجيز زيدا لن أضرب ، لأن زيدا

فى صلة « أن » لأنه مفعولٌ ضرب ، ولا يلزم الخليل هذا ،
لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها فى غالب الأمر نحو :
هل ولو ولم إذا ركبن ففيل : هلا ولوما ولولا ولما ، الا ترى
ان معانى هذه الحروف قد انتقلت عن الحكم الأول ، وكذلك
« أن » لما ركبت انتقل حكمها ، (٧٧) •

وبمثل ذلك قال الرضى حيث رد على سيبويه ما فند به
رأى الخليل •

يقول الرضى : وقال سيبويه : إنه مفرد ، إذ لا
معنى للمصدرية فى « لن » كما كانت فى « أن » ، ولأنه جاء
تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه عن العرب :
عمرا لن أضرب •

ولللخليل أن يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا ، إذ هو وضع مستأنف ، (٧٨) أه

ويبين كثير من النحاة اتجاه الكسائى فى هذه المسألة ،
حيث ذكروا أنه يقول بتركيب « لن » هنا كما يرى الخليل •

يقول المرادى : « واختلف النحويون فى « لن » فذهب

(٧٧) معانى الحروف للرمانى ص ١٠٠ تحقيق د/عبد الفتاح
اسماعيل شلبى ط دار العالم الغربى - القاهرة •
(٧٨) شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٥ ط بيروت •

سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة : وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة ، وأصلها « لا أن » ، حذفت همزة « أن » ، تخفيفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين « (٧٩) أ هـ .

ويقول ابن هشام وهو يتحدث عن « لن » ، « وليس أصله وأصل « لم » ، « لا » ، فأبدلت الألف نونا في « لن » ، وميماً في « لم » ، خلافاً للقراء ، لأن المعروف إنما هو إبدال النون المما لا العكس نحو « لنسفعا » ، (٨٠) و « ليكونا » (٨١) ولا أصل « لن » ، « لا أن » ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين ، خلافاً للخليل والكسائي ، (٨٢) أ هـ .

ونشير هنا إلى نقطة تقتصل بموضوعنا وهي أنه لا يعترض على جعلنا اتجاه الكسائي في هذه المسألة اتجاهها بصرياً بمخالفة سيبويه وجمهور البصريين للخليل حيث إننا بنينا رأينا في جعل هذا الاتجاه عند الكسائي بصرياً بموافقته لأرى الخليل . ذلك لأن الخليل أسنّاذ سيبويه والكسائي وزعيم المدرسة البصرية ، فهو أسبق منهما . ولا ينفي اعتراض سيبويه على الخليل جعل هذا الرأي بصرياً ، ولا يسوغ لنا ذلك أن نجعل اتجاه الخليل هنا كوفياً ، ذلك أن المدرسة الكوفية لم تكن قد تكونت بعد .

(٧٩) الجنى الدانى فى حروف المطانى للمرادى ص ٢٧٠ - ٢٧٠ .
٢٧١ تحقيق د / فخر الدين قباوة وآخر ط بيروت .
(٨٠) من الآية رقم ١٥ من سورة الملق .
(٨١) من الآية رقم ٢٢ من سورة يوسف .
(٨٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٧٢ - ٢٧٤ تحقيق د/مازن المبارك

وأقول ذلك على الرغم من أن بعض أساتذتنا يجعل
القول بالتركيب اتجاها كوفيا غالبا والقول بالبساطة
اتجاها بصريا غالبا .

يقول الأستاذ الدكتور / السيد رزق الطويل تحت عنوان
الأدوات النحوية من ناحية البساطة والتركيب .

« تناول الخلاف بين المحرستين كثيرا من حروف المعاني،
والأدوات النحوية ، وكان خلافهم حولها يدور حول بساطتها
وتركيبها . »

والقول بالتركيب في الأدوات اتجاها كوفي غالبا ، والقول
بالبساطة اتجاها بصرى غالبا ، (٨٢) ١ هـ .

ولعل احتراز الأستاذ الدكتور فيما سبق بقوله : « غالبا »
يدعم ما توصلت إليه من كون اتجاها الكسائي هنا بصريا ،
على أساس أنه قال بذلك في « لن » ، خاصة وليس في كل
الأدوات .

(٨٢) الخلاف بين النحويين ص ٢٢٠ د / السيد رزق الطويل ط
أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

الفصل بين الشرط والجزاء بالنصوب

يختلف الكوفيون والبصريون في جواز الفصل بين الشرط والجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، فالبصريون يجيزون هذا الفصل ، ويتفق الكسائي معهم في بعض ذلك حيث أجاز الفصل بين الشرط والجزاء بالنصوب إذا كان ظرفا ، والفراء يمنع الفصل مطلقا .

ومذهب الكوفيين في هذه المسألة قائم على أساس أن فعل الشرط مجزوم بالأداة أما الجواب أو الجزاء فمجزوم عندهم بالجوار . واحتجوا لذلك بأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، ولذلك حمل عليه في الجزم ، والحمل على الجوار ورد كثيرا ، كما في قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » (٨٤) حيث خفض قوله : « والمشركين على الجوار ، على الرغم من أنه معطوف على قوله « الذين » وهو مرفوع لأنه اسم يكن ، وغير ذلك من الآيات والأبيات التي احتجوا بها (٨٥)

أما البصريون فأجازوا الفصل هنا بناء على أن الجواب مجزوم بالأداة عند أكثرهم وأقول عند أكثرهم لأنهم يختلفون

(٨٤) البينة / ١ .

(٨٥) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف للنباري ص ٦٠٢ تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .

فيما بينهم في العامل في الشرط والجزاء ، فالخليل والمبرد يريان أن أداة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما ، ويرى الأخفش أن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط ، ويرى السيرافي أن العامل فيهما أداة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا ، وربطها الجملتين إحداهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة (٨٦) .

ولست بصدد مناقشة العامل في الشرط والجزاء هنا فقد ذكرت هذه المسألة في المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه مفصلة (٨٧) ، كما أن الحديث عنها هنا إنما جاء لبيان ما أقام عليه البصريون مذهبهم في الفصل بين الشرط والجزاء .

ويرد الأنباري مذهب الكوفيين الذين يجعلون جزم الجواب على الجوار ويفند احتجاجهم بالآية الكريمة السابقة فيقول :

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب

(٨٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٤ ط بيروت والهمم ٤ / ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٨٧) ينظر من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه ص ٢٢٢ - ٢٢٧ د / جابر محمد البراجه .

والمشركين) (٨٨) فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله : (والمشركون)
ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله
(من أهل الكتاب) فحطه الجبر ، لأنه معطوف على مجرور ،
لا على الجوار ، أ هـ

ويفتد الأنباري ما احتج به الكوفيون من آيات غير هذه
الآية وأبيات وأقوال بما يجعل رأى البصريين هو
الأقوى (٨٩) .

وقد بين الرضى مذهب الكسائي فى هذه المسألة فقال :

« وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على
جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط ، فيجوز عندهم
إن قمت زيد يقيم ، وإن لم تأتني زيدا أضرب ، فهما معمولان
لمقدرين يفسرهما جواب الشرط . »

أما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه
المرفوع ، لأن الجزم عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل
المرفوع الذى هو أجنبى من الشرط ، أما لو كان المرفوع من
جملة الشرط ، فلا يعد مانعاً من الجوار نحو إن يضربنى زيد
أضرب ، فإن تقدمه المنصوب ، فالبراء يمنع أيضاً جزم

(٨٨) البينة / ١ .

(٨٩) الانصاف فى مسائل الخلاف ٦٠٩/٢ - ٦١٥ تحقيق
الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد .

الجواب مطلقا كما في المرفوع لليلة المذكورة ، والكسائي
يفصل في الفاصل ، فإن كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء ،
لأنه كلا فصل نحو : إن تأتني اليوم غدا آتاك وإن لم تأتني
إليك أتصد ، وإن لم يكن ظرفا لم يجز لليلة المذكورة .

واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي (٩٠)

واللخيل أيام فمن يصطبر لها

ويعرف لها أيامها الخبر تعقب ، (٩١) أ هـ

وقد أبرز أبو حيان هذا الاتجاه البصري عند الكسائي ،
حيث علق على جعل الزمخشري جواب « كلما » محذوفا في
قوله تعالى : « كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فرينوا
كذبوا وفريقا يقتلون » (*) بقوله : « قوله : ولأنه لا يحسن
أن تقول : إن أكرمت أخى أخاك أكرمت ، يعنى أنه لا يجوز
تقديم منصوب فعل للجواب عليه ، وليس كما ذكر ، بل مذهب
البصريين والكسائي أن ذلك جائز حسن ، ولم يمنع
إلا الفراء وحده » (**) أ هـ

(٩٠) البيت من الطويل وهو في شرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢ ط
بيروت والانصاف ٦٢١/٢ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
وخزانة الأدب ٦٤٢/٢ .
(٩١) شرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢ .
(*) المائدة / ٧٠
(**) (البحر المحيط لابن حيان ٥٢٢/٣ ط بيروت .

كما أبرز الأستاذ الدكتور/ السيد رزق الطويل هذا الاتجاه البصري في هذه المسألة حيث جعل مذهب الكسائي هنا ملتقيا مع مذهب البصريين .

يقوّد سيادته : ويجيز الكسائي الفصل بالمنصوب إذا كان ظرفا ، والفراء يمنع الفصل مطلقا .

ومذهب الكسائي هنا يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل ، لأنهم يجزمون الجواب بالأداة لا بالجوار ، وإذا لا بأس بالفصل عندهم ، وأما الفراء فيمثل المذهب الكوفي في هذا الباب ، (٩٢) أ هـ :

ولعل هذا الذي ذكره أبو حيان والأستاذ الدكتور السيد الطويل هو الذي دفعني إلى جعل اتجاه الكسائي في هذه المسألة اتجاها بصريا .

(٩٢) الخلاف بين النحويين من ٢٢١ د/ السيد رزق الطويل .

وبعض المتأخرين يسميه « صفة » ويعنى به التوكيد (٩٤)
وقد بين الزمخشري فائدة هذا الضمير فقال فى تفسيره
لقوله تعالى : « وأولئك هم المفلحون » (٩٥)

« وهم فصل وفائحته الدلالة على أن الوارد بعده خبر
لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند
إليه دون غيره » (٩٦) .

أما عن كونه اسماً أو حرفاً فأكثر البصريين يقول
بحرفيته ، ويرى الخليل والكوفيون أنه اسم .

والقائلون بإسميته يختلفون فى محله : فبعضهم يرى
أنه لا محل له من الإعراب وهذا رأى الخليل ، وقد جمعه
السيوطى هو الصحيح (٩٧) .

أما الكوفيون فيقولون بأنه له محل من الإعراب غير أن
بعضهم كالكسائى يرى أن محله تابع لما بعده ، وبعضهم
كالفراء يرى أن محله تابع لما قبله (٩٨) .

(٩٤) المرجع السابق نفسه .

(٩٥) البقرة / ٥ .

(٩٦) الكشاف للزمخشري ١٦/١ طبعة من نسختين .

(٩٧) السابق نفسه .

(٩٨) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٤٥ تحقيق د/مارن

المبارك والارتشاف ٤٩٤/١ .

وعلى ذلك فلو وقع هذا الضمير بين مبتدأ وخبر فمحلّه رفع عند الكسائي والفراء ، وإن وقع بين معمولي ظن أو إحدى أخواتها فمحلّه نصب عندهما أيضاً ، لكنه لو وقع بين اسم كان وخبرها فمحلّه نصب عند الكسائي ، ورفع عند الفراء ، وعكس ذلك لو وقع بين معمولي « إن » حيث إنه يكون في محل رفع عند الكسائي وفي محل نصب عند الفراء (٩٩)

وبنو تميم يرفعون هذا الضمير على الابتداء ويجعلون ما بعده خبراً مطلقاً (١٠٠) .

وكما اختلف النحاة في تسمية هذا الضمير وفي محله فقد اختلفوا أيضاً فيه إذا وقع بعد « إلا » نحو : ما كان زيد إلا هو الكريم .

فالبصريون يرون أنه تنعين فيه الابتدائية ، ولا يجوز الفصل ، ويجيز الكسائي هنا الفصل والنصب على أساس أن محل الضمير كما بينا عنده تبع لما بعده (١٠١)

والكسائي هنا وإن كان قد قال بجواز الفصل والنصب

(٩٩) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٤٥ تحقيق د/مازن المبارك .
والارتشاف لأبي حيان ٤٨٩/١ تحقيق د/مصطفى النحاس .
(١٠٠) ينظر الهمع ٢٤١/١ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم .
(١٠١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٩٢/١ تحقيق د / مصطفى النحاس .

فى هذا الضمير إلا أنه لم يرفض رأى البصريين ، حيث لم يقل ولم يصرح بمنع الرفع لكنه قال بجواز النصب والفصل . ويستشف من ذلك أن له فى المسألة رأيين ، وهو بذلك يتجه فى أحد الرأيين اتجاهها بصرياً وهذا ما جعلنى أدرج هذه المسألة ضمن مسائل هذا البحث ، ولعل غيرى يختلف معى فى هذا الرأى لكننى رأيت ذلك بناء على أن النحاة نسبوا الى البصريين القول بوجوب الرفع وعدم جواز الفصل بهذا الضمير هنا ، لكنهم فى الوقت نفسه نسبوا الى الكسائى القول بجواز الفصل والنصب بالنسبة لهذا الضمير ولم ينسبوا إليه القول بمنع الرفع ، ولو أنهم تأكدوا من منع الكسائى هذا الرأى وعدم موافقته للبصريين مطلقاً لصرحوا بذلك كما كانوا يصرحون بمخالفته لهم فى مواضع أخرى . ولنعرض هنا بعض النصوص ليتبين لنا من خلالها أن الكسائى لا يمنع وجه الرفع الذى أوجبه البصريون إنما قال بجواز الفصل والنصب :

يقول أبو حيان وهو يتحدث عن « إلا » ، إذا دخلت على صيغة المضمَر : « وإن دخلت إلا على صيغة المضمَر نحو : ما كان زيدا إلا هو الكريم ، فذهب البصريون والفراء الى أنه لا يجوز النصب ولا الفصل ، وذهب الكسائى الى جواز ذلك ، (١٠٢) أهـ .

ويدلنا على عدم مخالفة الكسائى المطلقة هنا للبصريين

ما ذكره أبو حيان قبل ذلك مباشرة وهو يتحدث عن « لا »
النافية الداخلة على صيغة المضمر ، حيث جعل مذهب
البصريين فى ذلك هو جواز النصب والفصل ، ولا يمكننا
على ذلك أن ننسب القول بالمنع الى البصريين فى مثل هذا
الموضع ، بل يمكن أن نقول إنهم يرجحون النصب
والفصل فيه .

يقول أبو حيان : « وإن دخلت « لا » النافية على صيغة
المضمر نحو : كان زيد لا هو القائم ، ولا هو المقارب ، فمذهب
البصريين جواز النصب والفصل ، وذهب الفراء الى أنه
لا يجوز إلا الرفع فيهما معا » (١٠٣) أ هـ

وهكذا نجد أنه حينما كانت مخالفة الفراء للبصريين
مطابقة قالوا : وذهب الفراء الى أنه لا يجوز إلا الرفع .

ولذلك نجد السيوطى يفرق بين رأى البصريين فى
النقطتين السابقتين أعنى سبق الضمير بـ « إلا » وسبقه
بـ « لا » النافية حيث بين أن مذهب البصريين فى الأولى ،
القول بتعين الابتدائية فى هذا الضمير وعدم جواز الفصل
والنصب .

أما فى الثانية ، فبين أن مذهب البصريين هو جواز
الفصل . ومعنى ذلك أنهم لا يمنعون الابتدائية فيه .

يقول السيوطى وهو يتحدث عن هذا الضمير : « ولو وقع قبله إلا نحو : ما كان زيد إلا هو الكريم ، فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائى . »

ولو وقع قبله « لا » النافية أو « إنما » نحو : كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح ، فقال الفراء : تتعين الابتدائية ، ولا يجوز الفصل . »

وجوزه البصريون ، لأن « لا » لا تصاح فارقة بين النعت والمنعوت « (١٠٤) أ هـ . »

ولعلنى بذلك أكون قد دعمت ما استشففته من كلام النحاة على أن للكسائى اتجاهها بصريا فى هذه المسألة . »

مجيء لما بمعنى إلا

مجيء لما (مشددة الميم) بمعنى إلا هو أحد الأقسام التي تأتي عليها ، لأنها قد تكون حرف نفى تدخل على الفعل المضارع فتجزمه وهذا هو القسم الثاني ، والقسم الثالث لما التي بمعنى حين (١١١) .

أما د لما ، التي بمعنى إلا وهي موضوع حديثنا ، فيذكر النحاة لها موضعين :

الاول تقع فيه بعد القسم نحو : نشدتك بالله لما فعلت ، وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ومنه قول الراجز (١١٢)

قالت له : بالله ياذا البردين

لما غفثت نفسي أو اثنين

(١١١) ينظر الأزهية للهروي ص ١٩٧ - ١٩٩ تحقيق عبد المنعم الملوحي ط دمشق ووصف المباني للمالقي ص ٢٨١ - ٢٨٤ تحقيق أحمد محمد الخراط ط دمشق والجنى الداني للمراذلي ص ٥٩٢ - ٥٩٦ تحقيق د / فخر الدين قباوه وآخر ط بيروت وحروف المعاني للزجاجي ص ١١ تحقيق د/علي توفيق الحمد ط بيروت والهمع ٢/٢٩٨ - ٢٩٩ تحقيق د / عبد المال مسالم مكرم .

(١١٢) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري وهو مجهول القائل وينظر في الجنى الداني ص ٥٩٣ وابن ميث ٩٤/٢ والكافية الشافية لابن مالك ١٦٤٥/٣ تحقيق د/عبد المنعم هريدي وشرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٤ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وآخر والهمع ٢/٢٩٩ تحقيق د/عبد المال مسالم مكرم والذوق ١/٢٠٠

اللغة : غفثت : شرب ثم تقيس .

والموضع الثانى تكون فيه واقعة بعد النفى نحو قوله تعالى : « وإن كل لما جميع لدينا محضرون » (١١٣) وقوله : « وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا » (١١٤) والتقدير فى الأولى : ما كل إلا جميع ، وفى الثانية : ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا .

وهذا النوع الذى تجيء فيه « لما » بمعنى إلا قليل الدور فى كلام العرب كما يذكر النحاة وقد حكاه الخليل وسيبويه والكسائى .

ولقلة دوره فى كلام العرب يرى بعض النحاة أنه ينبغي أن يقتصر فيه على التركيب الذى وقعت فيه (١١٥)

ويذكر المالىق أن بعض النحاة يرد « لما » فى الآيتين السابقتين وفى غيرهما من الآيات الى الموضع الأول الذى تكرر فيه جازمة مثل لم ، وحينئذ يضمرون بعدها فعلا ، ويرد المالىق هذا رأى بأن تقدير الفعل يصح فى بعض المواضع وقد لا يصح فى بعضها الآخر .

يقول المالىق وهو يتكلم عن « لما » الذى بمعنى « إلا » وقد رد بعض النحويين « لما » من هذه الآيات الى الموضع الأول .

(١١٣) يس / ٣٢

(١١٤) الزخرف / ٣٥ .

(١١٥) ينظر الجنى الدانى ص ٥٩٤ .

واضمروا بعدما فعلا ، فيكون من باب ما حذف بعده الفعل
للعلم به ، والتقدير : يكن ، وهذا التقدير يصح في بعض
المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : « إن كل نفس لما عليها
حافظ » (١١٦) فتكون مقدره بعدما وحافظ اسمها وخبرها
عليها ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للآدميين
خاصة ، والأظهر أن تكون « لما » بمعنى « إلا » ويكون المراد
الآدميون وغيرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : « وإن كلا لما ليوفيهم ربك
أعمالهم » (١١٧) فلا يصح تقدير « إلا » في موضع « لما » حتى
يقدر بعد « إن » فعل ينتصب « كل » به ، التقدير : وإن ترى
كلا ، أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون « لما » من الباب قبل هذا
وتكون إن مخففة من الثقيلة و « كلا » اسمها ، ويكون الفعل
بعد « لما » محذوفا تقديره وإن كلا لما ينقصون أعمالهم .

وأما قوله تعالى : « وإن كل لما جميع لدينهم
محضرون » (١١٨) ، فلا يصح تقدير « يكون » لـ « لما »
لبقائها بلا خبر ، ويختل السياق ، وإنما يصح تقدير « لما »
بمعنى « إلا » على أن تكون « إن » نافية وجميع خبر « كل »
ومحضرون خبر بعد خبر ويكون المعنى : وما كل إلا محضرون
جميعا لدينا » (١١٩) أهـ .

(١١٦) الطــــارق / ٤ .

(١١٧) مــــود / ١١١ .

(١١٨) يس / ٣٢ .

(١١٩) رصف المباني للمالقي ص ٢٨٢ - ٢٨٢ تحقيق أحمد الخراط

ويورد السيوطي أيضا على من أنكر مجيء « لما » بمعنى
إلا بما سمع من بعض التراكييب عن العرب من نحو قولهم :
نشدتك الله لما فعلت كذا ، وعمرك الله لما فعلت كذا ، وعزك
الله ، وقعدك الله لما فعلت كذا .

يقول السيوطي : فهذه التراكييب ونحوها من المسموع
ينبغي أن يعتمد في مجيء « لما » بمعنى « إلا » ، (١٢٠) أ هـ .

وبهذا يكون الاتجاه البصري للكسائي في هذه المسألة
صحيحا .

عمل « فاعل » المصوغ من العدد

يرى النحاة أنه يجوز صوغ اسم الفاعل من الأعداد من اثنين الى عشرة كما تصوغه من الفعل الثلاثى الموازن «فعل» نحو : ضرب ، فنقول : ثالث ورابع وخامس ، وهكذا الى عاشر (١٢١) .

ومعنى ذلك أن هذه الأسماء تكون حينئذ وصفا ، لأنها فى الأصل - وقيل صوغها على هذا الوزن - أسماء جامدة .

ولعلنا نتعجب حينما نجدهم أجازوا ذلك فى الأعداد من اثنين ، ولم يجيزوا ذلك فى العدد « واحد » مع أنه بصورته هذه على وزن « فاعل » !

لكننا إذا عرفنا أن العدد « واحد » اسم موضوع على ذلك من أول الأمر فليس بوصف سيزول هذا العجب ، لأننا نقول : واحد وواحدة من غير أن تكون هذه أسماء فاعلين ، فهى إذن ليست وصفا كما قلنا ، وهذا هو رأى جميع النحويين ما عدا الرضى ، حيث يرى أن الواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا ، أى انفرد ، فالواحد بمعنى العدد المنفرد (١٢٢) .

(١٢١) ينظر الأشمونى بحاشية للصبيان ٧٣/٤ .

(١٢٢) ينظر حاشية الصبيان ٧٣/٤ .

وحينما نصوغ هذه الأعداد على هذا الوزن ، يجب فيها أن تكون مذكرة مع المذكر ، ومؤنثة مع المؤنث فنقول فى حالة المذكر ثان وثالث وفى حالة المؤنث ثانية وثالثة ، وهكذا ، فيكون حكمها فى ذلك حكم اسم الفاعل المصوغ من الثلاثى ك « ضارب » .

ولاستعمال الوصف المصوغ من هذه الأعداد وجهان :

الأول : أن يراد بهذا الوصف بعض العدد الذى بنى منه وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم : « أن يأتى بمعنى بعض أصله » نحو خالد خامس خمسة أو سادس ستة ، ومعنى ذلك أن الوصف يكون بعض جماعة منحصرة فى خمسة أو ستة ، فالوصف يكون مستعملا مع أصله ، ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير ، بمعنى أنه واحد من هؤلاء الخمسة أو الستة (١٢٣) .

وللنحاة فى إعراب هذا الوصف فى هذه الحالة ثلاثة آراء

أولها : أنه يجب إضافته الى أصله كما يضاف البعض الى كله ، نحو قوله تعالى : « إذ أخرجهم الذين كفروا ثانى اثنين » (١٢٤) وقوله (« لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » (١٢٥) .

(١٢٣) ينظر أصول النحو لابن السراج ٤٤٩/٢ تحقيق د / عبد الحسين الفتلى .
(١٢٤) التوبة / ٤٠ .
(١٢٥) المائدة / ٧٣ .

ويمنع أصحاب هذا الرأي نصب العدد الواقع بعد الوصف في هذه الحالة ، لأنه ليس في معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، ولذا التزمت إضافته ، وهذا هو مذهب الجمهور ولم يجز الزجاجي غيره (١٢٦) .

ومعنى أنه ليس مفرعا من فعل ، أي ليس مشتقا من فعل حتى يمكن إعماله ، بل هو مأخوذ من لفظ العدد .

الرأي الثاني من هذه الآراء هو جواز إضافة الوصف إلى ما بعده كما هو رأي الجمهور فيما سبق ، وجواز نصب العدد الواقع بعد هذا الوصف ، كما يجوز في قولنا : ضارب زيد بإضافة ضارب إلى زيد ، أو نصب ضارب لزيد إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، فنقول على رأي هؤلاء : ثالث ثلاثة بالإضافة ، وثالث ثلاثة بالنصب .

وأصحاب هذا الرأي هم الأخفش وقطرب من البصريين . والكسائي وشعلب من الكوفيين (١٢٧) .

ونلاحظ في هذا الرأي أن أصحابه لم يرفضوا رأي الجمهور ، لكنهم أجازوا معه وجها آخر ، وهذا يؤكد الاتجاه البصري للكسائي في هذه المسألة .

(١٢٦) ينظر الجمل في النحو للزجاجي ص ١٢١ تحقيق علي توفيق الحميد ط بيروت .
(١٢٧) ينظر الهمع ٢١٥/٥ وشرح الأشعوني ٧٤/٤ والمساعد لابن عقيل ٩٥/٢ تحقيق د/محمد كامل بركات .

الرأى الثالث فصل فيه أصحابه فقالوا : يعمل ثان
ولا يعمل ثالث وما بعده :

وحجتهم فى ذلك أن العرب تقول : ثنيت الرجلين ، إذا
كنت الثانى منهما ، وإلى هذا ذهب ابن مالك (١٢٨) ، ورد
بذلك على الأخفش رأيه السابق الذى وافقه فيه قطرب
والكسائى وتعلب :

يقول ابن مالك : « صوغ موازن فاعل من ثلاثة الى
عشرة بمعنيين :

أحدهما أن يكون بمعنى بعض أصله ، أى بمعنى بعض
ما صيغ منه ، ويستعمل مفردا كثالث الى عاشر ، ومضافا
الى أصله كثالث ثلاثة وعاشر عشرة :

وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، وما ذهب إليه غير
مرضى ، لأن موازن فاعل المثار إليه إذا أريد به معنى بعض
لا فعل له ، إلا أن يكون ثانيا ، فإن العرب تقول : ثنيت
الرجلين إذا كنت الثانى منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا
المعنى ، عذر ، لأن له فعلا ، ومن قال : ثالث ثلاثة (أى بتنوين
الاول ونصب الثانى) لم يعذر ، لأنه لا فعل له ، (١٢٩) أ هـ

(١٢٨) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبيان ٧٤/٤ والجمع ٣١٦/٥
(١٢٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢ تحقيق د/عبد الرحمن
السيد وأخسر .

وقد جعل الصبان رأى ابن مالك منفيًا بقول الجوهري :
ثلثت القوم أثلاثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة
بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا ، (١٣٠) أ هـ

ولعل هذا الرد من الصبان على ابن مالك يقوى الاتجاه
البصرى للكسائي هنا .

بقى لنا تتميما للفائدة أن نعرف الوجه الثانى من
الوجهين اللذين ذكرنا أن العدد المصوغ على فاعل يأتى عليهما
وهو أن يكون بمعنى « جاعل » ، أى يراد بهذا الوصف جعل
ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له ، بمعنى أن يستعمل
الوصف مع العدد الأقل منه مباشرة ، والذي ينقص عنه
بدرجة واحدة فيقال : رابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، والمعنى
أنه جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، ولا يقال رابع اثنين أو
خامس ثلاثة مثلا (١٣١) .

وحكم الوصف حينئذ من الناحية الإعرابية هو أنه إذا
كان بمعنى المضى وجب إضافته فنقول : رابع ثلاثة بالإضافة
وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز
تنوينه ونصب ما بعده ، فنقول هذا رابع ثلاثة بالإضافة
وهذا رابع ثلاثة بالتنوين أى هذا مصير الثلاثة أربعة .

(١٣٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٤/٤
(١٣١) ينظر الايضاح شرح الفصل لابن الحاجب ٦١٩/١ تحقيق
د/موسى بنائى العللى ط بغداد وشرح الكافية للرضى ١٥٨/٢ ط بيروت .

والمسبب في ذلك أن الوصف في هذه الحالة اسم فاعل حقيقة ، لأنك تقول : ثلثت الرجلين إذا انضمت إليهما فصرتن ثلاثة وهكذا إلى عشر عشرة ، ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجار مجراه ، لأنه مساو له في المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل في الوجه الأول ، والوصف المذكور في هذه الحالة الثانية ليس مصوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو مصوغ من الثلث والربيع والعشر مصادر ثلث وربيع وعشر ، على وزن « ضرب » .

ومما هو متعلق بهذه النقطة أن « ثان » لا يستعمل هذا الاستعمال ، فلا يقال « ثانى واحد » ، ولا ثان واحدا ، وأجازه بعضهم (١٣٢) .

(١٣٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٤/٢ - ١٦٨٥ تحقيق د/عبد المنعم هريدي وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢ - ٤١٤

مميز كآين وحكم إعرابه

كآين تكون بمنزلة « كم » الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار ، يعنى فى إفادة التكثير ، وهى مثلها أيضا فى لزوم التصدير وفى انجرار تمييزها إلا أن جر تمييزها يكون بـ « من » ظاهرة وليس بالإضافة نحو قوله تعالى : « وكآين من نبى قاتل معه ربيون كثير » (١٣٣) وقوله : « وكآين من دابة لا تحمل رزقها » (١٣٤) « وكآين من آية » (١٣٥) هذا هو الغالب .

ويرى الكسائى أنه يجوز جر تمييزها بـ « من » مضمرة ويذكر أبو حيان أن ذلك هو مذهب الخليل (١٣٦) .

وعلى هذا الأساس يكون اتجاه الكسائى فى ذلك بصرياً حيث إن رأيه - كما نرى - موافق لرأى الخليل وقد أبرز أبو حيان هذا الاتجاه عند الكسائى حيث جعل مذهبه هو مذهب الخليل فقال :

-
- (١٣٣) ال عمران / ١٤٦ .
 - (١٣٤) العنكبوت / ٦٠ .
 - (١٣٥) يوسف / ١٠٥ .
 - (١٣٦) ينظر الارتاناف لأبى حيان ٢٨٦/١ تحقيق د/ مصطفى النماص والهمع ٨٤/٤ تحقيق د/ عبد المال ساللم مكرم والنكت الحسان لأبى حيان من ١٧٣ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى .

« ولا تضاف كائين الى تمييزها ، ولا يحفظ جره ، فإن كان بإضمار « من » وهو مذهب الخليل والكسائي لا على إضافتها إليه خلافا لابن كيسان ، وقال سيبويه وقال : يعنى الخليل . إن جر أحد من العرب فعسى أن يجر بإضمار « من » (١٣٧) أ هـ

ولعل ذكر سيبويه لرأى الخليل الذى وافقه فيه الكسائي يقوى الاتجاه البصرى هنا بالنسبة للكسائي (١٣٨) .

وإذا كان النحاة هنا قد بينوا أن الكثير فى تمييز « كائين » الجر سواء كان بمن ظاهرة أو مضمرة ، فإنه قد جاء منصوبا كما فى قول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجاء فكائن
ألمأ حم يسره بعد عسر (١٣٩)

والمراد كائين ، وكائن للغة فى كائين ، وكذلك قول الشاعر (١٤٠) :

(١٣٧) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٨٦/١ تحقيق د/مصطفى النعاس
(١٣٨) ينظر كلام سيبويه الذى ذكره أبو حيان عنه فى الكتاب ٢٩٨ ط الاميرية / ١
(١٣٩) البيت من الخفيف ولم يعلم قائله وهو فى معنى اللبيب لابن هشام ص ٢٤٧ تحقيق د/مازن المبارك وشرح التصريح ٢٨١/٢ والهمع ٨٤/٤ والدرر ٢١٢/١ والعينى ٤٩٥/٤
(١٤٠) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو المغنى ص ٢٤٧ تحقيق د/مازن المبارك وشرح شواهد الميسوطى ١٧٤/١ والارتشاف لأبى حيان ٢٨٦/١ والاشمونى بحاشية الصبان ٨٥/٤ والهمع ٨٤/٤ والدرر ١١٢/١ وشرح شواهد المغنى للبغدادي ١٧/٤

وكائن لنا فضيلا عليكم ومئة
تدعيما ولا تدعون ما من منعم

وقد أشار الى ذلك سيبويه أعنى الى مجيء تمييز كآين منصوبا فقال : وكذلك كآين رجلا قد رأيت ، زعم ذلك يونس ، وكآين قد أتاني رجلا ، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون به مع « من » قال عز وجل : « وكآين (١٤١) من قرية » (١٤٢) ١ هـ

وقد رد النحاة بنص سيبويه الذي أوردها على ابن عصفور الذي جعل جر تمييز كآين بـ « من » لازما ورفض بذلك الرأي القائل بنصبه كما ورد في البيتين السابقين

يقول أبو حيان : « وأخطأ ابن عصفور في قوله : إنه يلزم تمييزها « من » (١٤٣) ١ هـ »

ويقول ابن هشام : « والثاني أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويرده قول سيبويه : وكآين رجلا وأيت » (١٤٤) ١ هـ .

(١٤١) الحج / ٤٨

(١٤٢) الكتاب لسـيبويه ٢٩٧/١

(١٤٣) الارتشاف ٣٨٥/١

(١٤٤) مغنى اللبيب ص ٢٤٦ تحقيق د/مازن المبارك

الخلافا فى الاشتقاق الأصغر

يقسم العلماء الاشتقاق إلى قسمين :

أكبر وأصغر ، ويعرفون الأكبر بأنه هو عقد تقاليلب الكلمة كلها على معنى واحد ، وقد ذهب إلى ذلك ابن جنى حيث بين أن تقاليلب مادة « قول » الستة التى تنشأ من تقديم بعض الحروف فيها على بعض أو تأخيرها وهى : قول ، قلو ، وقل ، ولق ، لوق ، لقو ، تنحدر كلها حول معنى الخفة والسرعة .

يقول ابن جنى : « إن معنى « قول » أين وجدت وكيف وقعت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه ، إنما هو للخفوف والحركة ، وجهات تراكييبها الست مستعملة كلها لم يهمل شيء منها وهى : ق و ل ، ق ل و ، و قل ، ولق ، لقو ، ل وق ، (١٤٥) أ هـ .

ويذكر أبو حيان أنه لم يقل أحد من النحويين بهذا الاشتقاق الأكبر إلا ابن جنى (١٤٦) .

وقد بين ابن عصفور أن هذا النوع من الاشتقاق

(١٤٥) الخصائص لابن جنى ٥/١ تحقيق الأستاذ محمد على النجار
(١٤٦) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١٢/١ والمبدع الملخص من المتع
لأبى حيان ص ٥ تحقيق د/ مصطفى النماس .

غير مأخوذ به ورد بذلك رأى ابن جنى حيث قال : « والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به ، لعدم اطراد ، ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه ، وقد صرح صاحب هذا المذهب وهو أبو الفتح بن جنى بعدم اطراد هذا القسم من الاشتقاق » (١٤٧) هـ .

أما الاشتقاق الأصغر فيعرفونه بأنه إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناها ، أو إنشاء فرع من أصل يدل عليه نحو أحمر فإنه مشتق من الحمرة (١٤٨) هـ .
ويختلف العلماء فى هذا النوع من الاشتقاق ، اعنى الاشتقاق الأصغر :

فالخليل وسيبويه (١٤٩) وأبو عمرو ، وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعى ، وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمى وقطرب والمازنى والمبرد والوجاج - وهؤلاء بصريون - يرون أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق .

ويوافقهم فى هذا الكسائى والفراء والشيبانى وابن الأعرابى وشعلب .

(١٤٧) المتع لابن عصفور ٤٠/١ تحقيق د/فخر الدين قباوه ط بيروت .
(١٤٨) ينظر المتع لابن عصفور ٤١/١ ، ٤٣ وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٣٤ .
(١٤٩) ينظر الكتاب لسيبويه ٢١/١ تحقيق الأستاذ هارون .

وتذهب طائفة أخرى الى أنه لا يشتق شيء من شيء ،
بل كل أصل .

وترى طائفة أخرى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى ،
ونسب هذا الزاى للزجاج ، وقيل أن سيبويه كان يراه (١٥٠)

ويبرز هذا الاتجاه البصرى عند الكسائى هنا موافقته
لأقطاب المدرسة البصرية كما رأينا ، ولا يقدح فى هذا أن
بعض الكوفيين غيره مثل الفراء وشعلب وغيرهما ممن نسب
إليهم هذا الراى قد وافقوا البصريين أيضا ، لأنه يمكننا أن
نعتبر ذلك من الاتجاهات البصرية عندهم أيضا .

والمعنى الذى نريد أن نوضحه هنا هو أن الاتجاه البصرى
ليس هو الذى يحدد النسب ، بل هو الذى يفسر النسب .

والمعنى الذى نريد أن نوضحه هنا هو أن الاتجاه البصرى

والمعنى الذى نريد أن نوضحه هنا هو أن الاتجاه البصرى
ليس هو الذى يحدد النسب ، بل هو الذى يفسر النسب .

(١٥٠) ينظر الارتشاف ١٢/١ - ١٤ والجمع ٢٣٠/٦ - ٢٣١

الوقف على القصصون

يعرف النحاة المقصور بأنه هو الاسم المعرب الذي آخره
الف لازمة مفتوح ما قبلها نحو مصطفى ، وفتى (١٥١) ، وهذا
الاسم قد يكون غير منون كما فى المعلى ، وهذا النوع لا خلاف
فى أنه فى الوقف كلفظه فى الوصل وأن ألفه لا تحذف إلا فى
ضرورة الشعر كما فى قول الشاعر (١٥٢) :

وقبيل من الكيز شـاهـد
رهم مرجوم ورهم ابن المعلى

يريد ابن المعلى

ومن أمثلتهم للاعتداد بهذه الألف فى الوقف كما يعتد
بها فى الوصل قول الراجز (١٥٣) :

إنك يا ابن جعفر نعم الفتى

(١٥١) ينظر شرح الشافى للرى ٢٢٤/٢
(١٥٢) البيت من الرمل وهو للبيد وينظر فى الكتاب لسميويه
١٨٨/٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والخصائص لابن جنى ٢٩٢/٢
والمعصب ٢٤٢/١ والامالى الشجرية ٧٣/٢ وشرح شواهد الشافى
ص ٢٠٧ والأشعومنى ٢٠٥/٤
(١٥٣) هو الشماخ وينظر فى امالى الزجاجى ص ٢٠٥ والامالى
الشجرية ٢٠٥/٢ والعينى ٥٤٦/٤ والأشعومنى ٢٠٥/٤

أما إذا كان المقصور منونا نحو فتى فإنه يوقف عليه ،
بالألف رفعا ونصبا وجرا فنقول : جاء فتى ، ورأيت فتى .
ومررت بفتى ، ولا خلاف فى ذلك أعنى فى طريقة الوقف .
أكن الخلاف فى هذه الألف الواقعة آخر الاسم حال الوقف ،
حيث إن الصرفيين لهم فيها ثلاثة مذاهب

الأول : أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاثة - أى
فى حالة الرفع والنصب والجر وهذا مذهب الأخفش والفرجاء
والمأزنى .

الثانى : أنها الألف المتقلبة فى الأحوال الثلاثة ، وأن
التنوين حذف ، فلما حذف عادت الألف ، ومعنى ذلك ليس
فى الاسم إبدال مطلقا .

وينسب هذا الرأى إلى أبى عمرو من البصريين وإلى
الكسائى من الكوفيين ، وعزاه أبو جعفر بن الباذش إلى
سيبويه والخليل وينسب بعضهم هذا الرأى إلى
الكوفيين (١٥٤) .

وعلى القول بأن الرأى لأبى عمرو والخليل وسيبويه

(١٥٤) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٢٩٣/١ والنكت العسان لأبى
حيان ص ١٨٦ تحقيق د/عبد الحسين الفتلى والهمع ٢٠٢/٦ وشرح التصريح
٣٢٨/٣ - ٣٢٩ والتبيين عن مذاهب النحويين للمعبرى ص ١٨٦ تحقيق
د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت .

والكسائي ، يكون اتجاه الكسائي في المسألة بصرياً ، ويكون حكمنا عليه بذلك صحيحاً .

ولا يرد ذلك نسبة الرأي الى الكوفيين ، لأنه ليس هناك إجماع من النحاة على ذلك ، ولو كانوا متأكدين من ذلك لما نسبوا الرأي الى الكسائي والكوفيين ، لأن الكسائي من الكوفيين .

الثالث : أن الألف في حالة النصب بدل من التنوين ، وفي حالتى الرفع والجر بدل من لام الكلمة ونقل معظمهم هذا عن سيبويه (١٥٦) ، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل (١٥٧)

ولنا هنا أن نتساءل عن ثمرة هذا الخلاف ؟

والإجابة عن ذلك أوردها الصبان في حاشيته على الأسموني حيث قال في تعليقه على هذه المذاهب الثلاثة الواردة في ألف المقصور حال الوقف :

« ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب ، فعلى أنها بدل من التنوين ، يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة ،

(١٥٥) ينظر الارتشاف ٢٩٢/١ .

(١٥٦) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٨٦ تحقيق

د / عبد الرحمن العثيمين .

(١٥٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩

لالتقاء الساكنين ، وعلى أنها المنقلبة عن الباء يعرب بحركات
مقدرة على الموجودة ، لأنها حينئذ محل الإعراب ، (١٥٨) ١ د

فإنه إذا كان الهمزة في أول الكلمة وكانت ساكنة ، وكانت
الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت
الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الكلمة مفتوحة ، وكانت الهمزة في أول الكلمة ، وكانت

الوقوف على تاء التأنيث

ومن الاتجاهات البصرية للكسائي في الوقف ، وقوفه على تاء التأنيث بالهاء في قوله تعالى : « إن شجرة الزقوم طعام الأثيم » (١٥٩) .

وفي قوله : « ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأت نوح وامرات لوط » (١٦٠)

وهو في ذلك موافق لرأى أبى عمرو من البصريين ومعهما ابن كثير . أما نافع وابن عامر وعاصم وحمة ، فيقفون عليها بالتاء (١٦١) .

ونشير هنا الى أن هذين الرأيين السابقين في الوقف على تاء التأنيث خاص بالتاء التي تكون في الأسماء ، أما إذا كانت هذه التاء في فعل نحو : قامت وقعدت ، فالعرب جميعهم يقفون عليها بالتاء ، وكذلك المتصلة بالحرف نحو : ثمت ، وربت ، حيث يقفون عليها بالتاء فيقولون : ثمت وربت بتسكين التاء ويجيز ابن مالك الوقوف على التاء في هذين الحرفين بالهاء (١٦٢) .

(١٥٩) الدخــــــــــــــــان / ٤٣ .

(١٦٠) التحــــــــــــــــريم / ١٠ .

(١٦١) ينظر شرح الكافية الشافعية لابن مالك ١٩٩٦/٤ تحقيق

د/عبد المنعم هريدي واتحاف فضلاء البشر ص ٣٨٨ ، ٤١٩ للدمياطي .

(١٦٢) ينظر شرح الكافية الشافعية لابن مالك ١٩٩٥/٤ - ١٩٩٦

والتبيان في تصريف الأسماء ١/ ٣٢٧ د/محمد حسن كحيل ط السعادة

إدغام المتقاربين

يقسم الصرفيون الإدغام قسمين

- ١ - إدغام مثلين
- ٢ - إدغام متقاربين

ويعرفون الإدغام بصفة عامة بأنه : الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد دون أن يفصل بينهما ، بحيث يرتفع اللسان بهما وينحط دفعة واحدة - لكن ما يجب معرفته هنا هو أن إدغام المتقاربين لا يتأتى إلا بتحويل أحد الحرفين الى الآخر نحو قولنا : ادرك فى تدارك وقولنا : يخلصون فى « يخلصون » حيث إن التاء فى الكلمة الأولى أبجلت دالا ثم أدغمت الدال فى الدال ، وفى الكلمة الثانية أبدلت صادًا ثم أدغمت الصاد فى الصاد وهكذا (١٦٣) .

وقد ظهر فى هذا النوع الثانى من الإدغام - وهو إدغام المتقاربين - اتجاه بصرى للكسائى حيث إنه وافق أباء عمرو ابن العلاء ، ويعقوب الحضرى واليزيدى فى جواز إدغام الصاد والواو والياء والميم والشين والفاء فى المتقارب لها فى المخرج .

(١٦٣) ينظر المنهج الصرفى ص ١٦٢ د / ابراهيم عبد الرازق
البيسونى ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

والكوفيون عامتهم عدا الفراء وأبا جعفر الراوس
لا يجيزون ذلك :

وهذا المذهب - وهو عدم الجواز - مذهب الخليل
وسيبيويه :

ولا يتعارض ذلك مع ما حكمنا به على الكسائي هنا من أن
اتجاهه بصرى ، لأنه يمكننا أن نقول : إذا كان الخليل
وسيبيويه بصريين ، فأبو عمرو ويعقوب الحضرى
واليزيدى بصريون أيضا :

وبهنا فى نهاية هذه المسألة أن نبين أن السيوطى ذكر
رأى الكسائي فيها مع رأى أبى عمرو ويعقوب واليزيدى فقال :

« لا يدغم فى المتقارب ضاد ، ولا واو ، ولا ياء ، ولا ميم ،
ولا شين ، ولا فاء ، ولا همزة ، ولا راء ، هذا مذهب سيبيويه
والخليل وأكثر النحويين » :

وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحضرى واليزيدى من
البصريين والكسائي والفراء وأبو جعفر الراوس من
الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان فى إدغام الراء فى
اللام نحو : « يغفر لمن يشاء » (١٦٤) ، وقوله تعالى (١٦٥)
« واستغفر لهم الرسول » (١٦٦) أه .

(١٦٤) الفتح ج / ١٤ .

(١٦٥) النسب / ٦٤ .

(١٦٦) مع الهجاء للسيوطى ٢٩٩/٦ تحقيق د /
عبد العال سالم مكرم .

ولعل موافقة الكسائي لأبي عمرو في هذه المسألة وما قبلها ، تجعلنا نبين في نهاية هذا البحث إلى أنه - أعني الكسائي - قد واثق أبا عمرو في بعض القراءات فكان اتجاهه فيها بصرياً ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - موافقته له في قراءة الفتح في « هيت » من قوله تعالى : « قالت هيت لك قال معاذ الله » (١٦٧) .

ووجه هذه القراءة أنه مبنى على الفتح طلباً للخفة كإين وكيف وقد ذكر هذه الموافقة أبو حيان وغيره من المفسرين .

يقول أبو حيان في تفسيره لهذه الآية الكريمة مبيناً القراءات الواردة في كلمة « هيت » : « وقرأ ابن كثير وأهل مكة بفتح الهاء وسكون الياء وضم التاء ، وباقي السبعة أبو عمرو والكوفيون وابن مسعود والحسن والبصريون كذلك ، إلا أنهم فتحوا التاء » (١٦٨) أ هـ .

ويقول أبو جعفر الرعيضي في كتابه تحفة الأقران فيما قرئ بالتثنية من حروف القرآن : « ومن ذلك قوله تعالى في سورة يوسف « قالت هيت لك » (١٦٩) ، قرئ بفتح التاء وضمها وكسرها مع فتح الهاء وسكون الياء فأما قراءة

(١٦٧) سورة يوسف / ٢٣ .

(١٦٨) البحر المحيط لأبي حيان ٢٩٤/٥ ط بيروت .

(١٦٩) سورة يوسف / ٢٣ .

الفتح فقرأ بها أبو عمرو والكوفيون ، وابن مسعود والحسن ،
ووجهها أنه مبنى على الفتح طلباً للخفة كآين « (١٧٠) أ هـ .

ويلحظ من كلام أبي حيان والرعيضى أنهما لم يصرحا
باسم الكسائى ، ولكنهما نسبا القراءة الى الكوفيين ، وهم
يقصدون بذلك التراء الكوفيين وهم حمزة والكسائى وعاصم ،
وقد بين ذلك محقق كتاب تحفة الأقران ، حيث علق على قول
الرعيضى « والكوفيين » بقوله : « وهم حمزة والكسائى
وعاصم » (١٧١) . وهذا هو الذى جعلنى أعتبر ذلك اتجاهها
بصرياً للكسائى هنا .

٢ - موافقته له فى قراءة الكسر بالنسبة لحرف الدال
مع المد والهمز فى كلمة « درى » من قوله تعالى : « الله نور
السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح
فى زجاجة الزجاج كأنها كوكب درى » (١٧٢) .

ووجه هذه القراءة أنها فعيل من الدرى كما بين الرعيضى
حيث قال فى تعليقه على هذه الآية : « وأما قراءة كسر الدال
مع المد والهمز ، فقرأ بها أبو عمر والكسائى ، ووجهها أنها

(١٧٠) تحفة الأقران فى ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن للرعيضى
ص ٥٨ تحقيق د / على حسين البواب ط دار المنارة - جدة - السعودية .
(١٧١) السابق نفسه هامش رقم ٢ .
(١٧٢) «سورة النور / ٢٥ .

فعيل من الدرء ، وهو وزن كثير فى الاسماء كسكين
وسكير ، (١٧٣) أ هـ .

ويختلف الكسائى فى هذه القراءة التى وافق فيها
أبنا عمرو مع حمزة وهو كوفى مثله ويبين ذلك أن حمزة وأب بكر
يقرآن بضم الدال ثم ياء ساكنة ثم همزة ممدودة من الدرء
بمعنى الدفع (١٧٤) .

٣ - موافقته له فى قراءة الكسى من غير تنوين فى كلمة
« أف » من قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل
لهما قولا كريما » (١٧٥) .

وهذه المتراءة قرأ بها أيضا حمزة وأبو بكر .

يقول ابن عطية : « وقرأ أبو عمرو « أف » بكسر الفاء ،
وترك التنوين ، وهى قراءة حمزة والكسائى ، وعاصم فى
رواية أبى بكر » (١٧٦) أ هـ .

-
- (١٧٣) تحفة الاقران ص ٨٨ للرعينى تحقيق د / على حسين الباب .
(١٧٤) ينظر اتحاف فضلاء البشر للدمياطى ص ٣٢٤ تحقيق على
محمد الضباع وتحرير التيسير لابن الجزرى ص ١٤٨ تحقيق عبد الفتاح
القاضى وآخر ط النهضة الحديثة - القاهرة .
(١٧٥) سورة الاسراء / ٢٣ .
(١٧٦) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٢٧٨/١٠
تحقيق المجلس العلمى بفاس ط دار الكتاب الاسلامى - القاهرة .

وهذه القراءة التي ذكرتها في هذه الكلمة هي إحدى القراءات الواردة فيها . فقد قرئت بضم الفاء وفتحها وكسرها مع التشديد والتنوين كما قرئت أيضا بالحركات الثلاث مع التشديد وبلا تنوين فقراءة الضم والتنوين قرأ بها هارون ، وقراءة الفتح والتنوين قرأ بها زيد بن علي ، وقراءة الكسر والتنوين قرأ بها نافع ، وحفص وأبو جعفر ، وعيسى وهذه هي القراءة المشهورة .

وقراءة الضم من غير تنوين قرأ بها أبو السمال ، وقراءة الفتح من غير تنوين قرأ بها ابن كثير (١٧٧) .

٤ - موافقته له في قراءة الرفع في كلمة « الحق » من قوله تعالى « هنالك الولاية لله الحق هو خير ثوابا وخير عقبا » (١٧٨) .

ووجه هذه القراءة أنها - أي كلمة الحق - نعت لقوله « الولاية » .

يقول القرطبي في تفسيره لهذه الآية : « وقرأ أبو عمرو والكسائي : « الحق » بالرفع نعتا للولاية ، وقرأ أهل المدينة وحمزة « الحق » بالخفض نعتا لله عز وجل ، والتقدير

(١٧٧) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٢٧٨/١٠ وتحفة الأقران ص ١٣٩ - ١٤٠ .
(١٧٨) سورة الكهف / ٤٤ .

لله ذى الحق ، قال الزجاج : ويجوز د الحق ، بالنصب على المصدر والتوكيد كما تقول : د هذا لك حقاً ، (١٧٩) ١ هـ .

ونشير هنا إلى أن قراءة النصب الواردة في هذه الآية استحسنها الزمخشري على الرغم من أن الزجاج ذكر أنه لا يعلم أحداً قرأ بها .

يقول الزمخشري في تعليقه على هذه القراءة : د ومى قراءة حسنة فصيحة ، (١٨٠) .

ويقول الزجاج : د ويجوز الحق - يعنى بالنصب - ولا أعلم أحداً قرأ بها ، ونصبه على المصدر في التوكيد كما تقول : هنالك الحق ، أى أحق الحق ، (١٨١) أ هـ .

٥ - موافقته له في قراءة الرفع في كلمة د تكون ، من قوله تعالى : وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ، (١٨٢) د .

(١٧٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٠٢٨/٥ ط الشعب وينصر معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٢٨٩/٢ تحقيق د / عبد الجليل شلبي ط عالم الكتب - بيروت .
(١٨٠) البصر المحيط ١٢١/٦ .
(١٨١) معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٢٨٩/٢ تحقيق د/عبدالجليل شلبي .
(١٨٢) مسودة المائدة / ٧١ .

فقد ذكر ابن مالك أنهم اختلفوا في هذه الآية ، فقال :
« واختلف في : « وحسبوا ألا تكون فتنة » .

فقرأ برفع « تكون » أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ
الباقون بنصبه ، (١٨٣) أ هـ .

ويوجه أبو حيان هذه القراءة على أن « أن » هنا مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف .

يقول : وقرأ النحويان وحمزة برفع النون ، وأن هي المخففة
من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة المنفية
في موضع الخبر ، نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم .
وقد استعملت حسب في المتيقن قليلا قال الشاعر (١٨٤) :

حسبت التقى والجود خبر تجارة
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وتكون « هنا تامة » (١٨٥) أ هـ .

(١٨٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٢٣/٣ - ١٥٢٤ تحقيق
د / عبد المنعم هريدي .
(١٨٤) هو لبيد والبيت من بحر الطويل وينظر في شرح التصريح
٢٤٩/١ والهمع ٢١٦/٢ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم والدرر اللوامع
للشنقيطي ١٣٢/١ والاشمونى ٢١/٢ بحاشية الصبان وديوان لبىسد
ص ١٤٦ تحقيق احسان عباس ط الكويت .
(١٨٥) البحر المحيط ٥٢٣/٣ - ٥٢٤ .

٦ - موافقته له فى قراءة الجر فى كلمة « قوم » من قوله تعالى فى سورة الذاريات « وقوم نوح من قبل انهم كانوا قوما فاسقين » (١٨٦) .

وتوجيه هذه القراءة أن « قوم » معطوف على قوله : « ثمود » فيما سبق من الآيات فى قوله : « وفى ثمود إذ قيل لهم تمتعوا حتى حين » (١٨٧) .

وهناك قراءتان أخريان فى هذه الكلمة ، حيث قرئ فيها بالنصب وهى : قراءة باقى السبعة ، وحينئذ تكون الكلمة معطوفة على الضمير فى قوله : « فأخذناه » فى الآية السابقة على هذه الآية ، وقيل على الضمير فى « فنبدناهم » وقيل منصوب بفعل مضمر :

وقرئ فيها أيضا بالرفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير « وقوم نوح أهلكناهم » وهذه قراءة أبو السمال وابن مقسم (١٨٨) .

ولعلنى بذلك أكون قد أظهرت هذا الاتجاه البصرى عند

(١٨٦) سورة الذاريات / ٤٦ .

(١٨٧) سورة الذاريات / ٤٣ .

(١٨٨) ينظر تحفة الاقران ص ١٧٧ - ١٧٨ تحقيق د / على حسين البواب وشرح طيبة النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ص ٢٩٨ تحقيق على محمد الضباع ط مصطفى البابى .

عالم اعتبره معظم النحويين والباحثين مؤسس المدرسة الكوفية .

وأشير في ختام هذا البحث إلى أنني قد استبعت منه هذه الآراء التي وافق الكسائي فيها الأخفش نظرا إلى أن بعض الباحثين يعتبر الأخفش في آرائه التي خالف فيها سيبويه كانت بسبب اتصاله بالكوفيين واستمالتهم له ، هذا على الرغم من أنني أثبت في بحث آخر أن الكوفيين هم الذين تبعوا الأخفش في آرائه ولم يكن هو الذي تبعهم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس الفنية

- ١ - الشـواهد القرآنية •
- ٢ - المذاهب والقـبائل •
- ٣ - الشـواهد الشعرية •
- ٤ - الأعـلام •
- ٥ - مراجع البحث •
- ٦ - فهرس الموضوعات •

الشواهد القرآنية

الآية	الصفحة
البقرة	
وأولئك هم المفلحون	٥٩
آل عمران	
وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير بئس المهاد	٧٤ ١٥
النساء	
واستغفر لهم الرسول	٨٦
المائدة	
كما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقا كذبوا وفريقا يقتلون وحسبوا ألا تكون فتنة نعموا وصموا ثم تاب الله عليهم لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ألمست بربكم	٥٦ ٩١ ٦٩ ٢٠
الأنفال	
نعم المولى ونعم النصير	١٥
التوبة	
إذ أخرجهم الذين كفروا ثانی اثنين	٦٩
هود	
وإن كلا لما لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ	٢٦ ، ٢٥
يوسف	
فَإِذَا هِيَ بِهَيْتٍ إِذْ قَالَ مُعَاذَ اللَّهِ	٨٧

الآية	الصفحة
ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين وكأين من آية فى السموات والأرض	٥١ ٧٤
الإسراء	
ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما	٨٦
الكهف	
هناك الولاية لله الحق هو خير ثوابا وخير عقبا	٩٠
الحج	
وكأين من قرية	٧٦
المؤمنون	
وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون	٢٩
النور	
الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة الزجاج كأنها كوكب درى	٨٨
النمل	
وما ربك بغافل عما تعملون	٢٠
العنكبوت	
وكأين من دابة لا تحمل رزقها	٧٤
يس	
وان كل لما جميع لدينا محضرون	٦٦، ٦٥
الزمر	
ذئبئس مشوى المتكبرين	١٥

الآية	الصفحة
الزخرف	
وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا	٦٥
الدخان	
إن شجرة الزقوم طعام الأثيم	٨٤
الفتح	
ولله ملك السموات والارض يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء	٨٦
الذاريات	
وفى ثمود إذ قيل لهم تمتعوا حتى حين	٩٣
وقوم نوح من قبل إنهم كانوا قوما فاسقين	٩٣
التحريم	
ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط	٨٤
الطارق	
إن كل نفس لما عليها حافظ	٦٦
العلق	
لنسفعا بالناصية	٥١
البينة	
لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين	٥٥، ٥٣
قريش	
لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف	٢٩

الذاهب والقبائل

أهل الديانة : ٩٠

أهل مكة : ٨٧

البصريون : ٤ - ٨ - ١٢ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٤ -
٢٦ - ٢٧ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ -
٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٨ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ -
٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٨٧ .

بنو تميم : ٦٠

الجمهور : ١٣ - ٥١ - ٧٠ .

الكوفيون : ٤ - ١٢ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٧ - ٣٨ - ٣٩ -
٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٦ -
٥٨ - ٥٩ - ٨١ - ٨٢ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ .

الشواهد الشعرية

بحره الصفحة

البيت

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
الى ولا دين بها أنا طالبه الطويل ٣٠ ، ٣١
وللخيل أيام فمن يصطبر لها
ويعرف لها أيامها الخبر تغقب الطويل ٥٦
اطرد اليأس بالرجاء فكائن
الماحم يسره بعد عسر الخفيف ٧٥
يا ما أميلح غزلانا شدن لنا
من هؤليا تكن الضال والسمز البسيط ٣٩ ، ٤٠

البيت بحره الصفحة

أبيت على معاري واضحات
بهن ملوث كدم العبيط الوافر ١٥
حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا الطويل ٩٢
فقلت لأركب لما أن علا بهم
من عن يمين الحبيبا نظرة قبل البسيط ٣٧
وقبيل من لكيز شاهد
رط مرجوم ورط ابن المعل الرمل ٨٠
غدت من عليه بعدما تم خمسها
تصل وعن قيض بيداء مجهل الطويل ٣٦
فإن تك فقفس بانث وبنا
فنعم ذوومجاملة الخليل الوافر ١٥
وكائن لنا فضلا عليكم ومنة
قديمما ولا تدرون ما مني منعم الطويل ٧٦
وصدر مشرق النحر
كأن تدييه حقان الهزج ٢٥
فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا الطويل ١٤، ١٣، ١١

الأرجاز

إنك يا ابن جعفر نعم الفتى ٨٠
وبلاد تحسبه مكسوحا ٢٩

الصفحة

- صبيحك الله بخير باكر
٤٣ بنعم طير وشاب فاخر
باتت تنوش الحوض من علا
٣٧ نوشابه تقطع أجواز الفلا
قالت يا ذا البردين
٦٤ لما غنثت نفسا أو اثنين
لما رأتنى خلقا مقوليا
١٣ قد عجت منى ومن يعليا

الأعلام

- الأخفش : ٥ - ٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٤٢ - ٤٦ - ٧١ -
٧٢ - ٨١ - ٩٢ .
الأصمعي : ٧٨
ابن الأعرابي : ٧٨ .
الأنبجاري : ٥٤ - ٥٥
ابن بابشاذ : ٤٦ - ٤٧ .
أبو بكر : ٧٩ .
ثعلب : ٧٠ - ٧٨ - ٧٩ .
الجرمي : ٢٣ - ٧٨
أبو جعفر بن الباذش : ٨١
أبو جعفر الرؤاسي : ٣ - ٥ - ٧ - ٤٤ - ٨٦
أبو جعفر الراوس : ٨٦ - ٩٠
أبو جعفر الرعيثي : ٨٧ - ٨٨

ابن جنى : ٧٧ - ٧٨

الجوهري : ٧٢

الحسن : ٨٧ - ٨٨

حفص : ٩٠

حمزة : ٨٤ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢

أبو حيان : ٢٠ - ٢٢ - ٢٦ - ٣٢ - ٥٦ - ٥٧ - ٦١ - ٦٢ -

٧٤ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٢

الشيخ / خالد الأزهرى : ٤٠ - ٤١

أبو الخطاب : ٧٨

الخليل : ٤ - ٥ - ٧ - ٩ - ١٠ - ١٣ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٨ -

٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٤ - ٥٩ -

٦٥ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٨ - ٨١ - ٨٦

الرضى : ٤٠ - ٤٦ - ٥٠ - ٥٥ - ٦٨

الرماني : ٤٩

الزجاج : ٧٨ - ٧٩ - ٩١

الزجاجي : ٣٦ - ٧٠

الزمخشري : ١٧ - ٥٦ - ٥٩ - ٩١

أبو زيد الأنصاري : ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ٧٨

زيد بن علي : ٩٠

أبو السمائل : ٩٠ - ٩٣

السلسيلي : ٤٦

سبيويه : ٤ - ٧ - ٩ - ١٣ - ١٦ - ١٧ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ -

٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٤٢ - ٤٨ -

٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٦٥ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٨ - ٧٩ - ٨١ -

٨٢ - ٨٦

السيراقي : ٥٤

- السيوطي : ١٩ - ٢٢ - ٢٦ - ٣٢ - ٣٣ - ٤٠ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٣
- د / السيد رزق الطويل : ٥٢ - ٥٧
- الشيبياني : ٧٨
- صاحب انتلاف النصرة = الشرجي الزبيدي : ٤٣
- الصبان : ٧٢ - ٨٢
- طفيل الغنوي : ٥٦
- عاصم : ٨٤ - ٨٨ - ٨٩
- ابن عامر : ٨٤
- أبو عبيدة : ٧٨
- ابن عصفور : ٧٦ - ٧٧
- ابن عطية : ٨٩
- ابن عقيل : ٢٨ - ٣٢ - ٤٣
- ابن العلي : ٤٦
- أبو عمرو بن العلاء : ٥ - ٧٨ - ٨١ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦
- ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢
- عيسى بن عمر الثقفي : ٥ - ٧ - ٩ - ١٢ - ٧٨ - ٩٠
- الفارس : ١٦ - ١٧
- الفراء : ٤ - ١٦ - ١٧ - ٢٠ - ٢١ - ٣١ - ٣٣ - ٣٤
- ٤٢ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١
- ٦٢ - ٦٣ - ٧٨ - ٧٩ - ٨١ - ٨٦
- الفردق : ١٤
- القرطبي : ٩٠
- التطامي : ٣٧
- قطرب : ٧٠ - ٧١
- ابن كثير : ٨٤ - ٨٧ - ٩٠
- الكسائي : ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣

١٤ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٦ -
٢٧ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ -
٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ -
٥١ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٣ - ٦٥ -
٧٠ - ٧١ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٨ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ -
٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢

ابن كيسان : ٧٥

المازني : ٨١

المالقي : ٦٥

ابن مالك : ١٧ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٤٢ - ٤٦ - ٧١ -

٧٢ - ٨٦ - ٩٢

المبرد : ٥٤ - ٧٨

محمد بن عبد الملك : ١٠

المرادي : ٤٧ - ٥٠

ابن مسعود رضي الله عنه : ٨٧ - ٨٨

معاذ الهراء : ٩٣

ابن مقسم : ٩٣

نافع : ٨٤ - ٩٠

هارون : ٩٠

هشام : ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٤١

ابن هشام : ٣١ - ٣٢ - ٤٦ - ٧٦

اليزيدي : ٨٥ - ٨٦

يعقوب الحضرمي : ٨٥ - ٨٦

ابن يعيش : ٨٢

يونس بن حبيب : ٥ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ٧٦

مراجع البحث

- ١ - اختلاف النصره عن اختلاف نحاة الكوفة والبصرة
لعبد اللطيف الشرجى الزبيدي تحقيق د / طارق الجناي
ط عالم الكتب - بيروت
- ٢ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر
للدمياطى تحقيق على الضباع ط عبد الحميد حنفى .
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د/
مصطفى النماس ط المبنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٤ - الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق عبد المعين
الملوجى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م
- ٥ - أسرار العربية لأبى البركات الانبارى تحقيق محمد
بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق - ط الترقى
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٦ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبدالرؤف
سعد ط شركة الطباعة الفنية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٧ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين
الفتنى ط النعمان - النجف الأشرف - العراق .
- ٨ - امالى الزجاجى تحقيق عبدالسلام هارون ط المبنى ١٣٨٢
- ٩ - الامالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت
- ١٠ - الانصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد
ط بيروت .
- ١١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام
تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار ط الاتحاد الدولى
لابنوك الاسلامية - مصر .
- ١٢ - الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى
بناى العليلى ط العراق .

- ١٣ - البحر المحيط لابی حيان مع النهر الماد ط بيروت .
- ١٤ - التبيين فى تصريف الاسماء د/ محمد حسن كحيل ط السعادة .
- ١٥ - النجيين عن مذاهب النحويين للعكبرى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى - بيروت .
- ١٦ - تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة لابن الجزرى تحقيق عبد الفتاح التياضى ، ومحمد الصادق قمحاوى ط النهضة الحديثة - وكالة الصحف العالمية ١١٦٢هـ - ١٩٧٢م .
- ١٧ - تحفة الاقران فى ما قرئ بالقتليث من حروف القرآن للزعينى تحقيق د/ على حسين الجواب ط دار المناره - جدة - السعودية .
- ١٨ - تذكرة النحاة لابی حيان تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن ط بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٩ - تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد العظيم محمود نشر الدار المصرية للتأليف .
- ٢٠ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د / عبد الرحمن سليمان - نشر المكتبة الأزهريّة .
- ٢١ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ط الشعب .
- ٢٢ - الجمل فى النحو والزجاجى تحقيق د/ اى توفيق الحمد ط بيروت .
- ٢٣ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة ط بيروت .
- ٢٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ط دار إحياء الكتب العربية
- ٢٥ - حروف المعانى لازجاجى تحقيق د/ على توفيق الحمد ط مؤسسة الرساله بيروت .
- ٢٦ - خزنة الأدب للبغدادى ط الأميرية .

- ٢٧ - الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار ط بيروت .
- ٢٨ - الخلاف بين النحويين د/ السيد رزق الطويل ط المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ٢٩ - الدرر اللوامع للشنقيطي ط كردستان العلمية ١٣٢٨هـ
- ٣٠ - ديوان لبید بن ربیعہ تحقيق إحسان عباس ط الكويت
- ٣١ - رصف الجاني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٢ - شرح أبيات المغنى للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق ط دمشق .
- ٣٣ - شرح الأشموني بحاشية الصبان على الفية ابن مالك ط دار إحياء الكتب العربية .
- ٣٤ - شرح التمهيد لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر والاعلان - مصر .
- ٣٥ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط دار إحياء الكتب العربية .
- ٣٦ - شرح السيرافى على كتاب سيبويه بهامش الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة العامة للكتاب .
- ٣٧ - شرح الشافعية للارضى تحقيق الشيخ محمد الزفزاف وآخرين ط بيروت .
- ٣٨ - شرح شواهد الشافعية للبغدادى تحقيق الشيخ محمد الزفزاف وآخرين ط بيروت .
- ٣٩ - شرح الشواهد الكبرى للعيني بهامش خزنة الأدب ط بولاق .
- ٤٠ - شرح شواهد المغنى للسيوطى - لجنة التراث العربى - رفیق حمدان
- ٤١ - شرح طبية النضر في القراءات العشر لابن الجزرى تحقيق محمد على الضباع ط مصطفى البابى الحلبي .

٤٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ
محمد محيي الدين عبد الحميد - ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠هـ
- ١٩٨٠ م .

٤٣ - شرح الكافية للرضي ط بيروت .

٤٤ - شرح الكافية الشافعية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم
هريدي ط جامعة أم القوي - مكة المكرمة .

٤٥ - شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت .

٤٦ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلة تحقيق
د/ الشريف عبد الله البركاتي - ط المكتبة الفيصلية - مكة
للكرمة .

٤٧ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية .

٤٨ - الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة
المصرية العامة للكتاب .

٤٩ - الكشاف للزمخشري نسخة من جزئين .

٥٠ - لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف الجديدة .

٥١ - المبدع المخلص من الممتع لأبي حيان تحقيق د/
مصطفى النماس ط المطبعة الإسلامية .

٥٢ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ط دار
المعارف - مصر .

٥٣ - المحتسب في شواذ القراءات لابن جنى تحقيق على
النجدي ناصف وآخر ط دار سركين للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ
- ١٩٨٦ م .

٥٤ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية
تحقيق المجلس العلمي بفاس ط دار الكتاب الإسلامي القاهرة
٥٥ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

د/ مهدي المخزومي ط مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م

٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/
محمد كامل بركات ط جامعة أم القرى وجامعة الملك عبدالعزيز

- ٥٧ - معانى الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ط دار العالم العربي - القاهرة .
- ٥٨ - معانى القرآن للفراء تحقيق الاستاذ محمد علي النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٥٩ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ط عالم الكتب - بيروت .
- ٦٠ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك ط دار الفكر - بيروت .
- ٦١ - المقتضب من كلام العرب لابن جنى تحقيق د/ جابر محمد البراجه ط الأمانة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ٦٢ - المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وآخر ط العراق .
- ٦٣ - الممنع لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قبادة ط بيروت .
- ٦٤ - المنصف لابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط مصطفى البابي الحلبي .
- ٦٥ - المنهج الصرفي د/ ابراهيم عبد الرازق البسيونى ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٦٦ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى .
- ٦٧ - النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ط بيروت .
- ٦٨ - نواذر اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق سعيد الخورى ط بيروت .
- ٦٩ - نواذر اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق محمد عبد التادر أحمد ط دار الشروق .
- ٧٠ - همع الهوامع للسيوطى تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون ط الكويت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٧	تمهيد
٩	التعريف بالكسائي
١١	إعراب الاسم المنقوص الماتحق لمنع الصرف إذا كان علما
١٥	« ما » الواقعة في أسلوب المدح أو الذم
	حكم تقديم معمول اسم الفاعل على مبتدئه الذي هو
١٨	خبر عنه
	حكم دخول الباء على خبر « ما » إذا زيدت « كان »
٢٠	بين اسم « ما » وخبرها
٢٢	الحكم الإعرابي لأوصاف المتأخر المعطوف على خبر « ما »
٢٤	الخلاف في تخفيف « إن » المشددة المكسورة
٢٨	محل أن وأن المعدي إليهما الفعل اللازم بعد حذف الجار
٣٣	حكم توسط معمول الحال بينها وبين المصدر ومعموله
٣٥	دخول « من » على حروف الصفات
٣٨	« أفعل » في التعجب بين الإسمية والفعلية
٤٢	نعم وبئس والخلاف فعليتهما أو اسميتهما
٤٥	ترخيم الثلاثي المحرك الوسط العاري من تاء التأنيث
٤٨	القول في « لن » من حيث البساطة والتركيب
٥٣	الفصل بين الشرط والجزاء بالمنصوب
٥٨	حكم ضمير الفصل الواقع بعد إلا
٦٤	مجيء لنا بمعنى إلا
٦٨	عمل فاعل المصوغ من العبد
٧٤	مميز كآين وحكم إعرابه

الصفحة	الموضوع
٧٧	الخلاف في الاشتقاق الأصغر
٨٠	الوقف على المقصور
٨٤	الوقف على تاء التانيث
٨٥	إدغام المتقاربين
٨٧	موافقة الكسائي لأبي عمرو بن العلاء في بعض القراءات
٨٧	موافقته له في قراءة المفتوح في «هيئتلك» ووجه هذه القراءة
	موافقته له في قراءة الكسائي بالنسبة لحرف الدال
٨٨	مع المد والهمز في كلمة «درى» ووجه هذه القراءة
	موافقته له في قراءة الكسائي من غير تنوين في كلمة
٨٩	« أف » من قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف »
	موافقته له في قراءة الرفع في كلمة «الحق» من قوله تعالى :
٩٠	« هنالك الولاية لله الحق » ووجه هذه القراءة
	موافقته له في قراءة الرفع في كلمة «تكون» من قوله تعالى :
٩١	« وحسبوا ألا تكون فتنة » ووجه هذه القراءة
	موافقته له في قراءة الجر في كلمة «قوم» من قوله تعالى :
٩٣	« وقوم نوح من قبل » ووجه هذه القراءة
٩٥	الفهارس الفنية

رقم الايداع ١١٤٧٩ / ٩٣
الترقيم الحولى رقم ٣ - ٦٣٧٠ - ٠٠ - ٩٧٧
مطابع الشنشاوى
طنطا ميدان الساعة ت : ٣٣٢٩٥٠